مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

تداعيات الأزمة الجيوبوليتيكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمي: دراسة في الجغرافيا السياسية

د. زينب عبدالعال سيد رمضان

مدرس بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الآداب – جامعة بني سويف

DOI: 10.21608/QARTS.2022.166993.1526

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد (٥٧) أكتوبر ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

تداعيات الأزمة الجيوبوليتيكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمي: دراسة في الجغرافيا السياسية

الملخص:

تتناول الدراسة تداعيات الأزمة الجيوبوليتيكية الروسية الأوكرانية على النظام العالمي، وذلك من خلال دراسة الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا، حيث تكمن أهمية أوكرانيا الاستراتيجية بالنسبة إلى روسيا في أنها توفر لها منطقة عازلة وطريقًا بريًا نحو وسط أوروبا، بالإضافة إلى إقامة القواعد العسكرية والمنشآت البحرية على طول الخط الساحلي لأوكرانيا، وهو ما يتيح لروسيا بسط نفوذها البحري في منطقة البحر الأسود، إلى جانب طرق النقل المهمة وخطوط أنابيب الطاقة الروسية التي تمر عبر الأراضي الأوكرانية. كما تناولت الدراسة أثر الحرب الروسية الأوكرانية على مستقبل بنية النظام العالمي، فمنذ اندلاع تلك الحرب والحديث مستمر عن أنها سوف تعيد تشكيل النظام العالمي برمته، وأنها ستؤسس لبنية جديدة للعلاقات العالمية. والحقيقة أن تلك الحرب تعد بمثابة الأزمة الكاشفة لطبيعة التغيير الذي قد يحدث في بنية النظام العالمي، فالولايات المتحدة كانت تريد اندحارًا كاملًا لروسيا وحصارها وهزيمة إرادتها، لكن روسيا أثبتت من تلك الحرب أنها قوة بإمكانها فرض إرادتها وتغليب مصالحها في تحد واضح للهيمنة الأمريكية، مما قد يقلص نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية عبر العالم، ومن ثم يكون إيذانًا بنشأة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب يضم إلى جانب الولايات المتحدة كدولة كبرى الصين وروسيا ودول أخرى.

الكلمات الرئيسية: روسيا، أوكرانيا، النظام العالمي، الحرب الروسية الأوكرانية، أزمة جيوبوليتيكية

المقدمة:

تعد الحروب على مدار التاريخ الإنساني وسيلة رئيسية لإحداث تغيرات وتحقيق أهداف كبرى لمصلحة الطرف المبادر بها، لاسيما إذا كان هناك تباين ضخم في موازين القوة بين ذلك الطرف المبادر والطرف الآخر، كما هو الحال في الحرب الروسية–الأوكرانية، غير أن هذا التوازن غالبًا ما يتعرض للتغير الجزئي أو الكلي في أثناء الحرب بفعل تدخل أطراف خارجية ترى أن مصلحتها الرئيسية تكمن في إفشال أهداف الحرب لدى الطرف المبادر من خلال التدخل المباشر في الحرب، أو تقديم الدعم العسكري والاقتصادي للطرف الآخر، ما يجعل ميزان القوة يتحول لمصلحته فيصد العدوان ويحقق انتصارًا بشكل أو بآخر. كما قد يأخذ التدخل الخارجي شكل دعم الطرف المبادر للحرب لإحداث تغيرات تصب في مصلحتهما معًا[١].

وخلال الآونة الأخيرة شهد النظام العالمي تغيرات جوهرية، أهمها أن[٢]:

- حلف الناتو في عمومه والولايات المتحدة واجها قدرًا كبيرًا من الوهن تجسد في تراجع الولايات المتحدة وخروجها من الشرق الأوسط، فضلًا عن تقلبها السياسي الداخلي.

---

١) حسن أبوطالب (يوليو ٢٠٢٢): الحرب الأوكرانية والنظام الدولي ..حدود التغيير والانتصار والتحالفات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٩، ص ٥٦. وأيضًا:

- Josep Borrel (April 26, 2022): Russia's war against Ukraine: where do we stand and what can the future bring?, The European External Action Service (EEAS), available at: shorturl.at/enOT5

٢) عبد المنعم سعيد (مارس ٢٠٢٢): الحرب الروسية–الأوكرانية و"مراجعات" النظام الدولي، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣٨، ص ٩. وأيضًا:

- Leonid Grinin, et. al. (2017). World Order Transformation and Sociopolitical Destabilization, Basic Research Program: Working Papers, p. 4.

- الصين التي أخذت في الاستفادة من العولمة خلال العقود الثلاثة الماضية صعدت خلال هذه الأزمة الروسية الأوكرانية إلى مكانة القوة العظمى في النظام العالمي، ومن ثم بدأت في دعوات مراجعة النظام العالمي، بحيث تقوم فيه شراكات جديدة تختلف عن الانفراد الأمريكي.
- روسيا التي عانت كثيرًا خلال العقود الثلاثة الماضية تبنت سياسات جديدة تحت قيادة "فلاديمير بوتين" تدعو إلى مراجعة نظام ما بعد الحرب الباردة، فعمليًا أصبح هناك نظام جديد ثلاثي الأقطاب، سرعان ما دخلت فيه قوة من قوى المراجعة (روسيا) في مواجهة مباشرة مع أوكرانيا الدولة المرشحة للانضمام إلى حلف الناتو، بينما وقفت الصين تطالب بالمراجعة دون تدمير النظام القائم.

وانطلاقًا من تلك المعطيات، أدت الأزمة الروسية–الأوكرانية إلى إثارة الجدل العالمي مجددًا حول مستقبل النظام العالمي في ضوء ما أسفرت عنه تلك الأزمة من شواهد متعددة تعد إيذانًا بالانتقال إلى نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، بدلًا من النظام الأحادي القطبية الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي[١].

وإذا رغبنا في التعرف على مكونات الأزمة فسنجد أنها في البداية ليست وليدة تفاعل وقتي سريع، ولكنها تجسيد واضح لتداعيات وخلل كبير في النظام العالمي وفقدان الثقة فيه، غذتها تهديدات على الصعيد الإقليمي والأوروبي، والعلاقات الأورو–

١) أبوبكر الدسوقي (أبريل ٢٠٢٢): الأزمة الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٨ ص ٦٦.

أمريكية، وتوسع حلف الناتو شرقًا، فضلًا عن عدم الاعتراف بنشوء عدد من القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى خارج التحالف اليورو–الأمريكي[١].

ويتناول موضوع الدراسة فهم طبيعة الصراع الروسي–الغربي على أوكرانيا، وتداعياته على النظام العالمي World Order، حيث أدركت روسيا أن المجال الحيوي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قد انتقل من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق المحيط الهادي، إذ تحول صعود الصين إلى هاجس حقيقي للولايات المتحدة، التي أعادت ترتيب أولويات سياستها الخارجية، معتبرة احتواء الصين وتطويقها مسألة مركزية في سياستها، مع ما يعنيه ذلك من استمرار توسع حلف الناتو شرقًا، وفتح أبوابه لمزيد من دول الاتحاد السوفيتي السابق للانضمام إليه، مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر تهدد الأمن القومي لروسيا والصين معًا[٢].

أدركت روسيا سريعًا أن المحاولات الأمريكية لاحتواء الصين سيصيبها بأضرار بالغة، لذلك سارعت إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمنها القومي وتعزيزه في مجالها الحيوي، إلى جانب تأمين طموحاتها في سلم القوة العالمي، خاصة أن روسيا تمتلك قدرات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية تستطيع أن توظفها ضد السياسات الغربية التي ترمي إلى احتوائها وتطويقها في أوراسيا، حتى لو اقتضى الأمر التدخل عسكريا في الدول المرشحة لعضوية الناتو، وقلب نظام الحكم فيها، وإقامة نظام موال لها، وهو ما ينسحب على أوكرانيا، التي تبنت منذ استقلالها عام ١٩٩١ سياسات موالية للغرب،

١) أحمد ناجي قمحة (أبريل ٢٠٢٢): الأزمة الأوكرانية، صدام الإرادات .. مخاض نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٨ ص ٧.

٢) فتحي بولعراس (أبريل ٢٠٢٢): تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل أوروبا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٨، ص ١٦.

وأبدت تطلعاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، الأمر الذي ترفضه روسيا باعتباره يشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي[١].

وقد أدت الحرب الدائرة في أوكرانيا بين القوات الأوكرانية والروسية إلى تأجيج التنافس الجيوبوليتيكي العالمي بين روسيا والغرب، وأدخل منطقة أوراسيا في مواجهة غير مسبوقة بين روسيا والغرب، ويختلف هذا النزاع عن الحرب الباردة في نواح عدة، فهو ليس صراعًا أيديولوجيًا، بل هو صراع عسكري تقليدي له أبعاد اقتصادية وجيوبوليتيكية، وقد أعاد هذا النزاع إلى الأذهان التنافس بين الإمبراطورية البريطانية والاتحاد السوفيتي في القرن التاسع عشر من أجل الزعامة والنفوذ، وقد تكون لهذه الحرب الجديدة على النفوذ تداعيات كبيرة وخطيرة تتجاوز أوكرانيا إلى قارة أوروبا بأكملها، بل وقد تتعداها إلى مناطق أخرى من العالم، ولا يمكن التنبؤ بمدتها الزمنية، لكن المؤكد أن هذه الحرب في أوكرانيا بين روسيا وحلف الناتو أدخلت المنطقة الأورو–أطلسية في مرحلة جديدة تختلف تمامًا عن سابقاتها، ومما لاشك فيه أن هذا الصراع بين روسيا والغرب سيكون له تداعياته على أوروبا التي تبدو الطرف الأكثر تضررًا من الحرب في أوكرانيا، وذلك بالنظر إلى هشاشة منظومتها الأمنية وتبعيتها للخارج في مجال الطاقة[٢].

١) المرجع السابق، ص ١٦.

٢) المرجع السابق، ص ١٧.

أهمية موضوع الدراسة

يستمد موضوع الدراسة أهميته من أهمية الحرب الأوكرانية الروسية ذاتها، وترجع أهمية هذه الحرب التي بدأت بدخول القوات الروسية إلى الأراضي الأوكرانية في ١٤ فبراير ٢٠٢٢ إلى عدة اعتبارات، هي[١]:

- أنها أول حرب برية كبرى في أوروبا يستخدم فيها هذا العدد من الجنود والصواريخ والآليات العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.
- أنها حرب غير متكافئة، فهي تدور بين قوة عسكرية عظمى تمتلك ثاني أقوى جيوش العالم، وهي روسيا، وتتفوق على أوكرانيا في كل عناصر قوة الدولة.
- أنها ليست حربًا جديدة، إنما هي امتداد للمواجهات السياسية والعسكرية في عام ٢٠١٤ والتي شملت إجبار الرئيس الأوكراني "فيكتور يانكوفيتش" الموالي لروسيا على التخلي عن منصبه، وتصاعد التوترات في إقليم "الدونباس"، وإعلان جمهوريتي "دونيتسك" و"لوغانسك" استقلالهما عن أوكرانيا، وضم شبه جزيرة "القرم" إلى روسيا بعد أن استمرت جزءًا من أوكرانيا منذ عام ١٩٥٤، بعد إعلان قادتها – وهم من أصل روسي – رغبتهم في ذلك.
- أنها حرب تختلط فيها قضايا الحدود والهوية والتاريخ، ما يدخلها في نمط الصراعات الاجتماعية الممتدة protracted social conflicts، التي تعد من أكثر أنواع الصراعات التباسًا وصعوبة في الحل.
- أنها حرب ساحتها الجغرافية هي دولة أوكرانيا، لكن حدودها السياسية والاقتصادية تتجاوز ذلك بكثير، فهي في الجوهر مواجهة بين روسيا والغرب من ناحية، وبين

١) علي الدين هلال (٢٠٢٢): تأثيرات الحرب الروسية–الأوكرانية في النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٨، ص ٧٤.

روسيا وحلف الأطلنطي بقيادة الولايات المتحدة من ناحية أخرى، وعلى هذا فإنه يجب التحسب أمام فكرة التحول إلى نظام عالمي جديد، وهذا النظام الجديد لن ينشأ إلا إذا نشأت حرب بين الدول الكبرى تنتهي بانتصار بعضها على البعض الآخر، ومن ثم يقوم المنتصرون بإعادة صياغة مؤسسات النظام العالمي وقيمه بحسب توازن القوى الجديد.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب، أهمها:

- أن الحرب الروسية الأوكرانية تعد مشكلة سياسية معاصرة لها أبعاد جيوبوليتيكية كبيرة على العالم.
- التعرف على تداعيات هذه الحرب على النظام العالمي.

تساؤلات الدراسة

- ما أهمية أوكرانيا بالنسبة إلى روسيا؟
- ما مصادر التوتر بين روسيا وأوكرانيا؟
- ما مكانة أوكرانيا في السياستين الروسية والأمريكية؟
- ما أهداف السياسة الروسية والغربية تجاه أوكرانيا؟
- ما تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن والطاقة في أوروبا وخارجها؟
- ما انعكاسات الأزمة الأوكرانية على النظام العالمي؟

الدراسات السابقة

- ماهر حمدي عيش (٢٠٠٥): الجغرافيا السياسية والنظام الجيوبولتيكي العالمي المعاصر، الوثائق الجامعية للطباعة والنشر، مصر.
- نعيم إبراهيم الظاهر (٢٠١٣): الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد عبدالعزيز يوسف (٢٠٢١): الدولة والنظام العالمي، منظور جغرافي سياسي، العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- Dmitri Trenin (2014): The Ukraine Crisis and the Resumption of Great-Power Rivalry, Carnegie Moscow Center, Russia, p. 4, available at: shorturl.at/bJTX0.
- Elias Götz (2015): It's Geopolitics, Stupid: Explaining Russia's Ukraine Policy, Global Affairs, vol. 1, no. 1.
- Ioannis E. Kotoulas (2022): Russia as a Revisionist State and the 2022 Invasion of Ukraine. Publishing House "Baltija Publishing".
- Ioannis E. Kotoulas and Wolfgang Pusztai (2022): Geopolitics of the War in Ukraine, Foreign Affairs Institute, Report No. 4.
- Veljanovska Blazhevska (2022): Geopolitics and Geostrategy - A Historical Roadmap to a New World Order. National Interest, 2(7).

مداخل الدراسة

يتطلب موضوع هذه الدراسة الاعتماد على عدة مداخل حتى تتضح جميع أبعاده، وهذه المناهج هي:

- **مدخل تحليل القوى power analysis approach:** يقوم هذا المدخل على أساس تحليل العناصر الداخلية التي تشكل المنطقة السياسية إلى أن تنتهي إلى التركيبة النهائية لهذه القوى وإلى واقع تفاعلها معها.
- **المدخل التاريخي historical approach:** يتناول هذا المدخل الجانب التاريخي للدولة والذي يركز على فهم الماضي لتحليل الأحداث الحاضرة.
- **المدخل السلوكي behavioral approach:** يعتمد هذا المدخل السلوكي على فكرة الفعل ورد الفعل أو المؤثر والاستجابة التي تشيع في مجال العلوم السلوكية، مع التركيز على دراسة المساحة الجغرافية كعامل مؤثر يدفع الإنسان إلى اتخاذ سلوك سياسي معين.

خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، هما:

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا.

المبحث الثاني: الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام العالمي.

المبحث الأول: الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا

أولًا: الجغرافيا السياسية لأوكرانيا وبداية الأزمة

تقع أوكرانيا جنوب شرق أوروبا، تحدها من الشرق والشمال روسيا، التي تشترك معها في أطول حدودها البرية بطول ٢٢٠٠كم، ومن الشمال بيلاروسيا، كما يحدها من الغرب كل من بولندا وسلوفاكيا والمجر ورومانيا ومولدوفا (شكل رقم ١)، وكل هذه الدول باستثناء مولدوفا أعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وتبلغ مساحة أوكرانيا ٦٠٣٧٠٠كم٢، مما يجعلها ثاني أكبر دولة في أوروبا بعد روسيا، وتتكون تضاريس أوكرانيا من سهول شاسعة، مما يجعلها بلدًا زراعيًا بامتياز، ورائدًا في إنتاج القمح كمحصول استراتيجي(١).

شكل (١): الموقع الجغرافي لدولة أوكرانيا

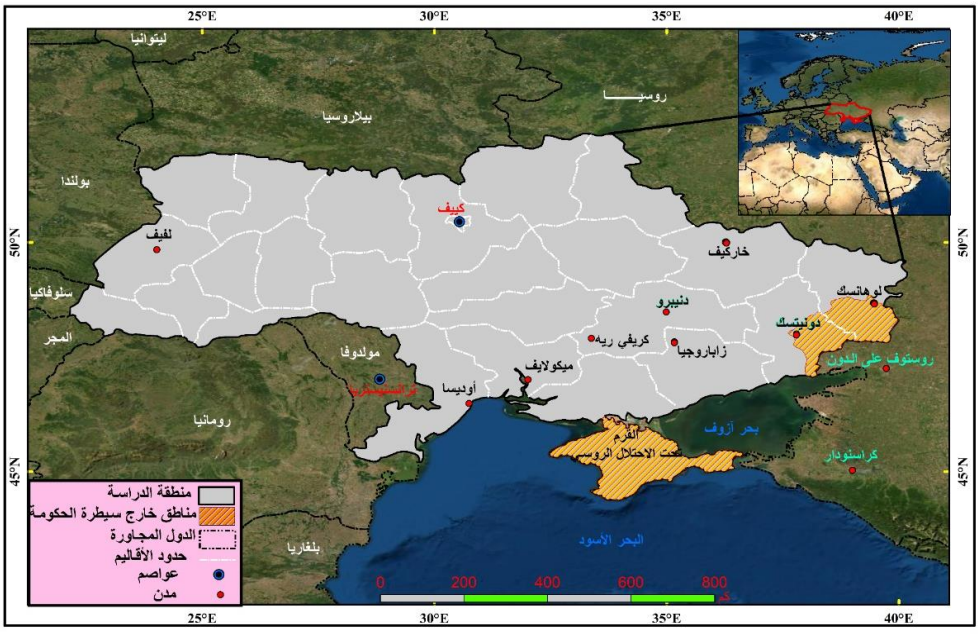

Source: Cory Welt (2021): Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, Congressional Research Service, CRS Report, p. 14.

1) Serhy Yekelchyk (2015): The Conflict in Ukraine, What Everyone Needs to Know, Oxford University Press, Oxford, p. 11.

من الناحية الجيوسياسية، تحتل أوكرانيا موقعًا يجعلها في قلب التنافس العالمي بين روسيا وحلف الناتو، يحدها من الجنوب البحر الأسود، الذي يربط أوكرانيا بتركيا وبلغاريا، وذو الأهمية الجغرافية والاستراتيجية لروسيا، ومن الناحية الاستراتيجية، تحظى أوكرانيا بمكانة متميزة في منظومة الأمن الأوروبي بالرغم من أنها ليست عضوًا في حلف الناتو[١].

كما تمتلك أوكرانيا قطاع خدمات حديث يقوم على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناعات تكنولوجية متطورة، كما تعد السياحة إحدى ركائز الاقتصاد الأوكراني، حيث عرفت انتعاشًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، وتحديدًا في المناطق الغربية الشهيرة بتراثها المعماري ومنتجعاتها الجبلية[٢]، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي ١٥٦ مليار دولار، وبلغ الناتج المحلي للفرد ٧٢٧,٣ دولار، بحسب إحصائيات عام ٢٠٢١، وهي دولة مصدرة للحبوب والحديد والصلب والزيوت والمعدات الكهربائية والآلات الصناعية والبذور الزيتية[٣].

ويبلغ عدد سكان أوكرانيا ٤٣,٨ مليون نسمة وفقًا لإحصائيات البنك الدولي في ٢٠٢١، والمجتمع الأوكراني متعدد الأعراق، حيث يتكون من ٧٨٪ أوكرانيين، و١٧٪ روسا، و٠,٥٪ من القرم والتتار، ويتحدث الأوكرانيون لغتين، الأوكرانية وهي اللغة الرسمية، واللغة الروسية لدواع تاريخية وجغرافية، والتعددية اللغوية ليست عامل قوة

1) Christopher Kernan Schmidt (2020): Evaluating Russia's Grand Strategy in Ukraine, E-International Relations, available at: shorturl.at/gtuyz.
2) Serhy Yekelchyk, The Conflict in Ukraine, op. cit., p. 12.
3) Cory Welt (2021): Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, Congressional Research Service, CRS Report, p. 20.

بالنسبة لأوكرانيا، فقد كشفت الأزمة مع روسيا عن أنها دولة منقسمة اجتماعيًا وثقافيًا، ما يعد مكسبًا لروسيا في سعيها للسيطرة على توجهات سياستها الخارجية(١).

ولا يقتصر الانقسام القومي في أوكرانيا على اللغة فقط، بل تعداه إلى الدين أيضًا، حيث يشهد انقسامًا دينيًا بين الكنيسة الكاثوليكية اليونانية الأوكرانية والكنائس الأرثوذكسية الثلاث، فالكاثوليك الأوكرانيين يتمركزون في أقصى المناطق التاريخية الغربية، بينما يدور الصراع حاليًا في الأراضي الأرثوذكسية(٢).

على صعيد التطورات السياسية يوصف النظام السياسي الأوكراني بأنه نظام هجين يجمع بين العناصر الديمقراطية والتسلطية في آن واحد، حيث نظام الحكم برلماني مختلط، يتقاسم فيه الرئيس السلطة مع رئيس الوزراء المعين من قبل البرلمان، وحين تكون الأغلبية البرلمانية مع حزب الرئيس، كما هو الحال حاليًا، يكون مركز الرئيس أقوى من مركز رئيس الوزراء، الذي عادة ما يختاره الرئيس(٣).

تعود بداية الأزمة الروسية–الأوكرانية إلى ٢١ نوفمبر ٢٠١٣ عندما أوقف الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي لروسيا الاستعدادات الأوكرانية لتنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتبع هذا الإيقاف تظاهرات واحتجاجات واسعة النطاق، وصدامات بين التنظيمات الانفصالية والقوات الحكومية الأوكرانية، وتفاقم الوضع أكثر في المناطق الشرقية والجنوبية المحاذية لروسيا، وما يميز هذه المناطق

1) Ibid, p. 14.
2) Serhy Yekelchyk, The Conflict in Ukraine, op. cit., p. 18.
3) Cory Welt, Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, op. cit., p. 2.

أن غالبية سكانها يتحدثون اللغة الروسية، ويدعمون الرئيس الأوكراني الموالي لروسيا[١].

ومع اشتداد الاحتجاجات من قبل معارضي قرار الرئيس الأوكراني، وتحولها إلى ثورة كبيرة أدت إلى عزل الرئيس في ٢٢ فبراير ٢٠١٤ من قبل البرلمان، وفراره، وتعيين رئيس البرلمان الأوكراني بدلًا منه، سيطرت روسيا على "شبه جزيرة القرم" عام ٢٠١٤ في إحدى كبرى عمليات ضم الأراضي التي شهدتها أوروبا منذ الحرب لعالمية الثانية، وهي من المناطق التي كانت تتمتع بحكم ذاتي، وفُرضت، نتيجة لذلك الوضع، اتفاقات لوقف إطلاق النار، اعتبرتها أوكرانيا غير مناسبة لها، كما نشبت بالتبعية حرب في "أوبلاست دونيتسك" و"لوهانسك أوبلاست" بين الانفصاليين الموالين لروسيا والحكومة الأوكرانية. وبقي الصراع الروسي–الأوكراني صامتًا مستقرًا، أو من النوع المحدود، بعد انحسار القتال في شرق أوكرانيا عام ٢٠١٦، ثم عاد مرة أخرى ليصبح قابلًا للانفجار مع إعادة انتشار القوات العسكرية الروسية على الحدود المتاخمة لأوكرانيا، حتى اندلاع الأزمة والتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢[٢]. (شكل رقم ٢)

وهكذا جاء التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا محاولة منها لفرض قواعدها على الغرب الذي لم يتعامل مع احتياجاتها الأمنية، خاصة بعد إعلان الرئيس الروسي "بوتين" أن اتفاق "مينسك–٢" لعام ٢٠١٥ كأن لم يكن، في خطوة لإعادة رسم التوازن

١) أحمد ناجي قمحة، الأزمة الأوكرانية، صدام الإرادات، مرجع سابق، ص ٧.
٢) المرجع السابق، صـ ص٧–٨.

العسكري مع الغرب وبناء معادلات أمنية جديدة في أوروبا[١]، لذلك يمكن القول بأن تلك الأزمة ما هي إلا الشجرة التي تخفي الغابة، حيث يخفي الصراع في شرق أوكرانيا تباينًا في الرؤى بين روسيا والغرب بزعامة الولايات المتحدة حول مكانة روسيا في النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفي حقبة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[٢].

شكل (٢): ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا

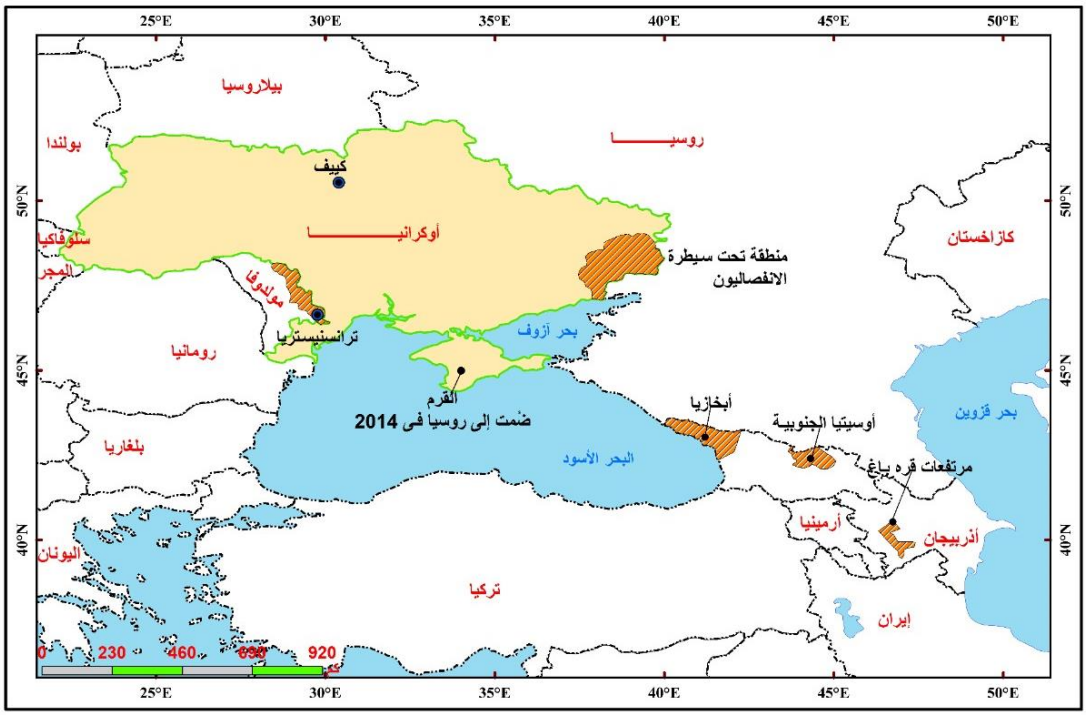

Source: Laris Karklis and Ruby Mellen (February 26, 2022): Four Maps that Explain the Russia-Ukraine Conflict, The Washington Post, available at: shorturl.at/ewZ69

١) فردوس عبد الباقي ونوران عوضين (مارس ٢٠٢٢): رؤية الصين وروسيا للنظام الدولي في ضوء رب أوكرانيا، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣٨، ص ١٢.

٢) فتحي بولعراس، تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل أوروبا، مرجع سابق، ص ٢٠.

شهدت أوكرانيا عام ٢٠١٤ انتخابات رئاسية مبكرة، عقب تنحي الرئيس "فيكتور يانكوفيتش" عن السلطة، على خلفية أحداث ثورة "أورو–ميدان"، وفاز في تلك الانتخابات "بيترو بوروشيكو"، وهو من المتحمسين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، لكنه انهزم في انتخابات عام ٢٠١٩ الرئاسية، التي فاز بها "فولود يمير زيلينسكي"، الذي انتخبه الأوكرانيون لإنقاذ الاقتصاد المنهار، إلى جانب تحقيق السلام في إقليم "دونباس"[١].

سعى "زيلينسكي" عقب توليه السلطة إلى تفعيل اتفاقيات "مينسك ٢" لحل النزاع في شرق أوكرانيا، والتي تم توقيعها في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ من قبل مجموعة الاتصال الثلاثية، التي تضم ممثلين عن روسيا وأوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، إلى جانب ممثلين عن السلطات المحلية في شرق أوكرانيا، كما تحظى اتفاقيات "مينسك ٢" Minsk-2 بدعم مجموعة دولية موسعة تعرف بصيغة "نورماندي"، وتضم دول فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا، وقد أصدر مجلس الأمن عام ٢٠١٥ القرار رقم ٢٢٠٢، الذي يؤيد ويدعو أطراف الاتفاقيات إلى تنفيذ كامل بنودها، وبموجب هذه الاتفاقيات تم تثبيت خط الحدود بين الأراضي الأوكرانية والجمهوريات الانفصالية للدونيستك واللوجانسك، لكن لم تتوقف المناوشات العسكرية على طول خط الحدود بين الجيش الأوكراني والجمهوريات الانفصالية، المدعومة من قبل روسيا، حيث تتهم روسيا بتسليح وتمويل الانفصاليين في شرق أوكرانيا[٢]. (شكل رقم ٣).

1) Jonathan Masters (April 1, 2022): Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia, The Council on Foreign Relations (CRF), available at: shorturl.at/BHNU8.
2) Ibid.

شكل (٣): الجمهوريات الانفصالية في أوكرانيا

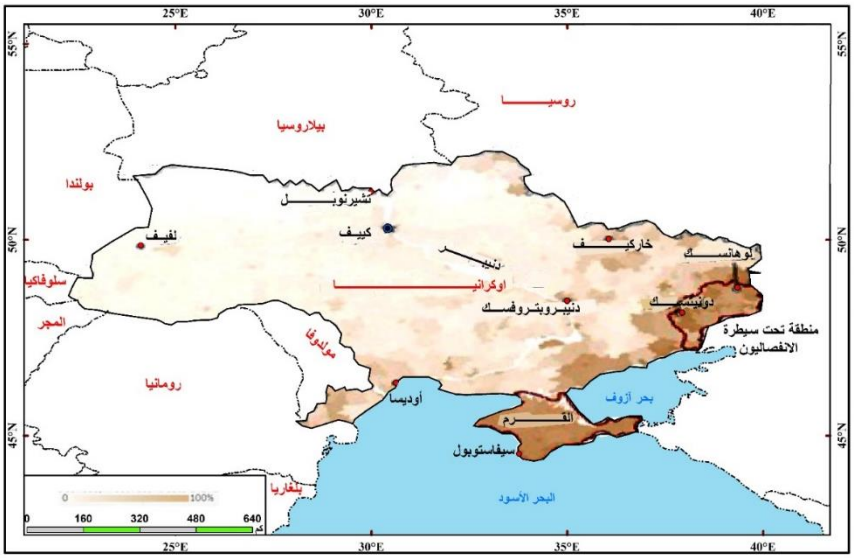

Source: Laris Karklis and Ruby Mellen (February 26, 2022): Four Maps that Explain the Russia-Ukraine Conflict, The Washington Post, available at: shorturl.at/ewZ69

في عام ٢٠١٨ جدد مجلس الأمن دعوته جميع الأطراف إلى الالتزام بعملية السلام والتنفيذ الفوري لاتفاقيات "مينسك ٢"، وقد وضعت أوكرانيا وروسيا مخططًا طويل الأمد يهدف إلى مد جسور الثقة بين الدولتين، وينص على انسحاب الانفصاليين المسلحين من ثلاث مناطق، وفض الاشتباك في المناطق المأهولة بالسكان، وتبادل الأسرى، لكن لم يصمد اتفاق وقف إطلاق النار في يوليو ٢٠٢٠ أمام استمرار الأعمال المسلحة، ما أدى إلى فشل مساعي تسوية القضايا الشائكة، حيث أدركت القيادة الأوكرانية أن ميزان القوة العسكري ليس في مصلحتها، ومن ثم لا سبيل إلى تسوية الأزمة مع روسيا إلا بالوسائل الدبلوماسية، بعد نشر روسيا ما لا يقل عن ٣٠ ألف جندي على طول الحدود الأوكرانية، وفي شبه جزيرة القرم في ٢٠٢١، ما دفع الرئيس الأوكراني "زيلينسكي" إلى المطالبة بإعادة النظر في اتفاقية "مينسك ٢" وتوسيع

صيغة "نورماندي" لتشمل الولايات المتحدة ودولًا أخرى، كضمانة قد تساعد في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وتدفع موسكو إلى سحب قواتها، ونزع سلاح الانفصاليين في إقليم "دونباس" كشرط مسبق لتنظيم انتخابات محلية مسبقة في شرق أوكرانيا(١).

ثانيًا: التنافس الجيوبوليتيكي بين روسيا والغرب على أوكرانيا

لم تكن أوكرانيا ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في المرحلة التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي، ومرد ذلك أن واشنطن آنذاك لم تكن مدركة لأهمية أوكرانيا الجيوسياسية بالنسبة لاستراتيجيتها في حقبة ما بعد الحرب الباردة في منطقة أوراسيا، فقد كانت الولايات المتحدة آنذاك منشغلة بتفكيك الترسانة النووية في دول الاتحاد السوفيتي السابق (أوكرانيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان)(٢)، ووفقًا لهذا الأمر لم يدرك الغرب الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا إلا في أواخر التسعينيات، بعد أن اكتشف أهميتها في استراتيجية روسيا لإعادة بناء قوتها في المجال الأوراسي، ما جعل الولايات المتحدة وحلفائها ينظرون إلى سياسة روسيا تجاه أوكرانيا كجزء من التحدي الروسي للنظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، وبسبب موقعها الجغرافي، ومكانتها في التاريخ الروسي، تحولت أوكرانيا إلى بؤرة رئيسية للتوترات المتصاعدة بين روسيا والغرب(٣).

ومنذ ذلك التاريخ صاغت الولايات المتحدة سياسة كان الغرض منها تهيئة أوكرانيا لضمها إلى المنظومة الغربية السياسية والأمنية، عبر تشجيعها على إصلاح اقتصادها، وخصخصة شركات القطاع العام، وإعادة هيكلة شركات النفط والغاز،

1) Cory Welt, Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, op. cit., pp. 18-19.
2) Jonathan Masters, Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia, op. cit.
3) Serhy Yekelchyk, The Conflict in Ukraine, op. cit., p. 10.

ومحاربة الفساد، وتعزيز سيادة القانون[١]، ويرجع هذا الاهتمام الأمريكي بأوكرانيا للحيلولة دون قيام إمبراطورية روسية جديدة، مما يعزز النظام العالمي القائم، ويخدم مصالح الولايات المتحدة وحلفائها[٢].

كما دعمت الولايات المتحدة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ جهود مجموعة الاتصال الثلاثية وبنود صيغة "نورماندي" الأربعة في تنفيذ اتفاقيات "مينسك" التي تنص على وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة، وبسط أوكرانيا لسيادتها على طول الحدود مع روسيا، إلى جانب إجراء انتخابات محلية في الأقاليم الشرقية[٣]، ومنذ عام ٢٠٢٠ تحول ملف العلاقات مع أوكرانيا إلى قضية مركزية في السياسة الخارجية الأمريكية[٤]، ومرد ذلك إلى السياسة الروسية تجاه منطقة أوراسيا التي تهدف روسيا من ورائها إلى إعادة توحيد دول الاتحاد السوفيتي السابق تحت نفوذها في إطار مشاريع تكاملية، سياسية واقتصادية، تكون بديلًا عن الهياكل الغربية كالاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو، وبقصد منع روسيا من إخضاع أوكرانيا لنفوذها، قررت الولايات المتحدة دعم قيادات المعارضة المجتمعين في "أورو–ميدان" في "كييف" في عدم التنازل عن مطالبهم والتمسك بمطلب تنحي الرئيس "فيكتور يانكوفيتش" عن السلطة، وهو ما تحقق لهم في ٢١ فبراير ٢٠١٤[٥].

1) Jonathan Masters, Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia, op. cit.
2) Zbigniew Brezezinski (1998): The Grand Chessboard, American Primacy and its Geostrategic Imperatives, Basic Books, New York, p. 259.
3) Jonathan Masters, Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia, op. cit.
4) Cory Welt, Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, op. cit., p. 22.
5) Dmitri Trenin (2014): The Ukraine Crisis and the Resumption of Great-Power Rivalry, Carnegie Moscow Center, Russia, p. 6, available at: shorturl.at/bJTX0.

كما فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها عقوبات ضد روسيا في مجالات الدفاع، والطاقة، والمال، إلى جانب عقوبات على مئات الأفراد الروس، وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات مماثلة. وفي عام ٢٠١٤ قامت مجموعة الثماني بتعليق عضوية روسيا إلى أجل غير مسمى، وفي مجال الطاقة تعارض الولايات المتحدة مشروع "نورد ستريم ٢" الروسي، باعتباره مشروعًا سياسيًا سيزيد من نفوذ روسيا على أوكرانيا(١).

وردًا على ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، ضاعفت الولايات المتحدة من مساعداتها المالية لأوكرانيا، حيث حصلت على أكثر من ٦٠٠ مليون دولار سنويًا في شكل مساعدات تنموية وأمنية في الفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠٢٠(٢)، وفي الجانبين العسكري والأمني قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٢,٥ مليار دولار من المساعدات الأمنية لأوكرانيا منذ عام ٢٠١٤، وتندرج هذه المساعدات ضمن مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية والتمويل العسكري الأجنبي، وهي المساعدات التي دعمها الكونجرس(٣).

تبنى الاتحاد الأوروبي سياسة تحفيزية لاستمالة أوكرانيا ودفعها إلى الابتعاد عن روسيا، من بينها تمكين المواطنين الأوكرانيين من دخول فضاء "شنجن" عام ٢٠١٧، كما يعد الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية لأوكرانيا، حيث تلقت أوكرانيا في الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠١٩ أكثر من ١٣ مليار يورو، كما منح الاتحاد الأوروبي أوكرانيا مساعدة مالية قيمتها ١٩٠ مليون يورو عام ٢٠٢٠

1) Jonathan Masters, Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia, op. cit.
2) Ibid.
3) Cory Welt, Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, op. cit., p. 19.

لمواجهة جائحة "كوفيد-١٩"، بالإضافة إلى ١,٢ مليون يورو في شكل قروض للحد من تداعياتها الاقتصادية[١].

وهكذا فإن السبب الرئيسي للأزمة الأوكرانية يكمن في التنافس بين روسيا والغرب على من يهيمن على مستقبل التوجه الجغرافي والاقتصادي لأوكرانيا، مما يجعل منه صراعًا على مناطق النفوذ بدأت بوادره عام ٢٠٠٨ أثناء الحرب بين روسيا وجورجيا، التي أدت إلى وقف عملية توسيع الناتو شرقًا باتجاه جورجيا وأوكرانيا، وفي عام ٢٠٠٩ أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج الشراكة الشرقية، وكان يهدف إلى ربط خمس دول من الاتحاد السوفيتي السابق (أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، ومولدوفا)، إلى جانب أوكرانيا سياسيًا واقتصاديًا بالاتحاد الأوروبي، الأمر الذي رفضته روسيا، ومن جهته حاول الاتحاد الروسي استمالة أوكرانيا ومعظم دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى مشروع الاتحاد الجمركي الذي أدى بحلول مايو ٢٠١٤ إلى توقيع معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي الآسيوي، وكانت روسيا تهدف من ورائه إلى الهيمنة على منطقة أوراسيا وتأمينها ضد أية اختراقات غربية وتحقيق مكاسب اقتصادية، إلى جانب تعزيز مواقفها التفاوضية مستقبلًا مع الصين والاتحاد الأوروبي[٢].

وبشكل آخر تعكس هذه المنافسة تباينًا في الرؤى بين روسيا والغرب بزعامة الولايات المتحدة حول مكانة روسيا في النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفي حقبة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، الذي وصفه الرئيس الروسي "بوتين"

1) Ibid, p. 21.
2) Dmitri Trenin, The Ukraine Crisis and the Resumption of Great-Power Rivalry, op. cit., p. 4.

في عام ٢٠٠٥ بأنه أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين[١]، ولذلك فإنه من اليسير استنتاج أهداف روسيا من هذه الحرب في النقاط التالية[٢]:

- تأكيد نهاية نظام القطبية الأحادية الأمريكية، الذي لم يكن عادلًا تجاه روسيا وتراثها وإمكاناتها وتاريخها في القضاء على النازية، والتأسيس لنظام متعدد الأقطاب يضم القطب الروسي.
- الحفاظ على الأمن القومي الروسي.
- تحييد أوكرانيا عسكريًا ومنعها من الانضمام إلى حلف الناتو، ومن ثم وقف توسع الحلف شرقًا في اتجاه الحدود الروسية.
- تغيير الجغرافيا السياسية لأوكرانيا، والاعتراف الدولي بضم روسيا شبه جزيرة القرم وجمهوريتي "لوجانيتسك" و"دونيتسك" في شرق أوكرانيا.
- القضاء على النخبة "النازية" التي تحكم أوكرانيا.

(١) تطور السياسة الروسية تجاه أوكرانيا

ترتبط روسيا وأوكرانيا بعلاقات تاريخية وروابط ثقافية ولغوية واجتماعية تعود جذورها إلى مئات السنين، حيت تنظر روسيا إلى أوكرانيا باعتبارها جزءًا من وطنها الأم التقليدي، بل جزءًا من التاريخ الثقافي لروسيا، إذ كانت "كييف" العاصمة الثقافية لإمبراطورية روسيا في القرنين التاسع والثالث عشر، وثاني أقوى جمهورية بعد روسيا

1) Serhy Yekelchyk, The Conflict in Ukraine, op. cit., p. 8.

٢) الشيماء عرفات (مارس ٢٠٢٢): السرديات التاريخية والجغرافية للحرب الروسية في أوكرانيا، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣٨، ص ص١٥-١٦.

في الاتحاد السوفيتي السابق، فضلًا عن أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية، ويرى العديد من الروس أن الأوكرانيين أشقاؤهم في العرق(١).

يمكن القول بأن العلاقات الروسية–الأوكرانية تطورت عبر ثلاث مراحل، في المرحلة الأولى (٢٠٠٤–٢٠١٠) تميزت العلاقات الثنائية بين الدولتين بالتوتر الشديد، بينما شهدت المرحلة الثانية (٢٠١٠–٢٠١٣) خلال فترة حكم الرئيس "يانكوفيتش" حالة من التقارب بين الدولتين، ثم تحول ذلك التقارب إلى حالة من التوتر والتصعيد خلال المرحلة الثالثة (ما بعد ثورة فبراير ٢٠١٤)، وتجدر الإشارة إلى أن سلوك روسيا تجاه أوكرانيا خلال المراحل الثلاث كان دفاعيًا يهدف إلى التصدي لتوسع حلف الناتو ومنع أوكرانيا من الانضمام إليه(٢).

أما عن مصالح روسيا في أوكرانيا، فتكمن أهمية أوكرانيا الاستراتيجية بالنسبة إلى روسيا في أنها توفر لها منطقة عازلة وطريقًا بريًا نحو وسط أوروبا، بالإضافة إلى إقامة القواعد العسكرية والمنشآت البحرية على طول الخط الساحلي لأوكرانيا، وهو ما يتيح لروسيا بسط نفوذها البحري في منطقة البحر الأسود، إلى جانب طرق النقل المهمة وخطوط أنابيب الطاقة الروسية التي تمر عبر الأراضي الأوكرانية، ولا شك أن كل هذه العوامل تشكل حافزًا قويًا لروسيا للهيمنة على توجهات سياسة أوكرانيا الخارجية والدفاعية(٣).

1) Elias Götz (2015): It's Geopolitics, Stupid: Explaining Russia's Ukraine Policy, Global Affairs, vol. 1, no. 1, p. 10.
2) Andrei Tsygankov (2015): Vladimir Putin's Last Stand: The Sources of Russia's Ukraine Policy, Post-Soviet Affairs, vol. 31, no. 4, p. 9.
3) Elias Götz (2016): Neorealism and Russia’s Ukraine Policy, 1991-Present, Contemporary Politics, vol. 22, no. 3, p. 306.

كما تكمن أهميتها بالنسبة إلى روسيا في مجالات الطاقة والتجارة، وفي الناحية الاستراتيجية، ففي مجال الطاقة تعبر خطوط أنابيب الغاز الروسي نحو وسط وشرق أوروبا عبر الأراضي الأوكرانية بتكلفة تبلغ مليارات الدولارات كرسوم عبور تدفعها روسيا سنويًا إلى أوكرانيا (شكل رقم ٤)، وعلى الصعيد التجاري تعتبر روسيا أول شريك تجاري لأوكرانيا، وقد احتفظت بتلك المرتبة لسنوات طويلة، لكنها تراجعت قليلًا أمام تقدم الصين، أما على الصعيد الاستراتيجي فتتمثل أهداف روسيا في منع أوكرانيا من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي، ومن ثم التحول إلى دولة معادية، ومن أهداف روسيا كذلك الإبقاء على أوكرانيا ضعيفة وممزقة داخليًا، عبر دعم الحركات الانفصالية في إقليم "دونياس"، وذلك لزيادة قوتها التفاوضية في مواجهة أوكرانيا وحلفائها الغربيين[1].

شكل (٤): خطوط أنابيب الغاز الروسي عبر الأراضي الأوكرانية

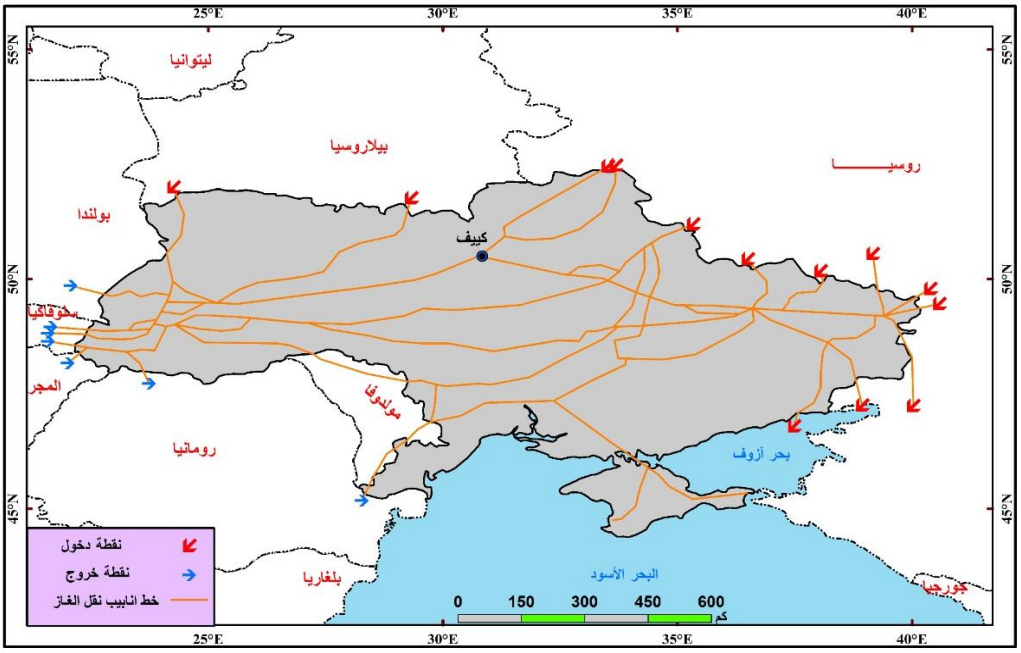

Source: The National Gas Union of Ukraine. https://www.naftogaz.com/en

1) Jonathan Masters, Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia, op. cit.

(٢) الدوافع السياسة الروسية تجاه أوكرانيا

(أ) رؤية بوتين للعالم

تعد رؤية بوتين للعالم مدخلًا مفيدًا لفهم طبيعة الصراع بين روسيا والغرب على أوكرانيا، فالخلفية الأمنية للرئيس الروسي تدفعه نحو استخدام أدوات القوة الصلبة في السياسة الدولية، كما أنها مصدر سلوكه الحازم والصارم في وقت الأزمات[١]، وقد تبلورت رؤية بوتين لعلاقة دولته مع الغرب في ولايته الرئاسية الثالثة (٢٠١٢-٢٠١٨)، حيث تبنى فكرة أيديولوجية مضمونها التصدي للهيمنة الغربية في الفضاء الروسي، ومنع النخب الموالية للغرب من الوصول إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي السابق، وقد انعكس هذا التصور على صياغة السياسة الخارجية الروسية في شكل رفض مطلق لمختلف أشكال التدخل الغربي في المجال الأوراسي، ومقاومة محاولاته لفرض معايير الديمقراطية، والتشكيك في النظام الدولي الذي يهيمن عليه، والدعوة إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب لا يشكل الغرب داخله نموذجًا معياريًا، ولا يمكنه التدخل في الشئون الداخلية للدول[٢].

نقطة البداية في تفكير الرئيس الروسي "بوتين"، فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية، تنطلق من تفسيره للتاريخ القائم على فكرة أن الحرب الباردة لم تنته بهزيمة روسيا وانتصار الولايات المتحدة كما يدعي الغرب. ولكن الأمر ارتبط بإرادة روسية، سواء فيما يتعلق بتفكيك الاتحاد الروسي واستقلال جمهورياته، أو حل حلف "وارسو" وخروج

1) Elias Götz (2016): Russia, the West, and the Ukraine Crisis: Three Contending Perspectives, Contemporary Politics, vol. 22, no. 3, p. 4.
2) Mikhail M. Lobanov and Jelena Zvezdanović Lobanova (2014): The Old and the New World Order – Between European Integration and the Historical Burdens: Prospects and Challenges for Europe of 21st Century, Proceedings from the international conference, Belgrade, May 29–30, 2014, Institute of International Politics and Economics, p. 569.

دول أوروبا الشرقية من الفلك السوفيتي. كما يرى "بوتين" أن الولايات المتحدة هي من تخلت عن تعدها بعدم توسع حلف الناتو "بوصة واحدة" شرقًا، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت حالة عدم الاستقرار التي كانت تمر بها روسيا وأخلفت وعدها حتى اقترب الحلف من حدود روسيا. الآن وبعد أن استعادت روسيا جانبًا من قوتها، يرى "بوتين" أن هذه هي اللحظة المناسبة لإعادة رسم الترتيبات الأمنية في أوروبا وفقًا للتفاهمات التاريخية لنهاية الحرب الباردة التي تجاهلتها الولايات المتحدة[١].

في هذا الشأن، تثار العديد من الأسئلة حول القضايا الرئيسية التي تحكم وتوجه رؤية "بوتين" للعالم، ولما يجب أن تكون عليه مكانة روسيا في النظام الدولي. وبالنظر إلى خطابات "بوتين"، تبرز قضايا تتعلق بالسياسة العليا للدولة، أهمها علاقة روسيا بأوروبا وأوراسيا، بالإضافة إلى سعيها إلى تبوء مكانة القوة العظمى في النظام الدولي، ورغبتها في أن يعترف بها الغرب، ورفضها للقيم الغربية، أو ما يعرف بالحداثة، ورغبتها في الحفاظ على القيم التقليدية للمجتمعات الشرقية، المتمثلة في الأسرة والدين. وتشكل كل هذه الأفكار أيديولوجية فردية متماسكة وفاعلة ضمن النسق الفكري للرئيس "بوتين"، فمسألة الدفاع عن القيم الروسية والتمسك بالتقاليد الشرقية في نظر الرئيس "بوتين" هي من صميم الدفاع عن السيادة الروسية ضد السيادة الأمريكية التي تحاول الولايات المتحدة فرضها على العالم[٢].

ويعتقد "بوتين" أن القوة الأمريكية في حالة تراجع، وأن التزام الولايات المتحدة تجاه حلفائها أصابه ضعف كبير، كما اتضح في نهج الخروج من أفغانستان، وتنامي توجهات العزلة في الداخل الأمريكي. ومن ثم فإن هذه هي اللحظة المناسبة لتحدي

١) محمد كمال (أبريل ٢٠٢٢): مراجعات من أزمة أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٨ ص ٩٤.

2) Andrei Tsygankov, Vladimir Putin's Last Stand, op. cit., p. 13.

الولايات المتحدة، وإظهار قدراتها الضعيفة في مساندة حلفائها، وبالتالي هز صورتها كقوة عظمى مهيمنة[١].

(ب) توسع حلف الناتو شرقًا

يعتبر توسع حلف الناتو شرقًا المحرك الرئيسي للسياسة الروسية تجاه أوكرانيا، الأمر الذي تنظر إليه روسيا بقلق بالغ وتعارضه بشدة، فقد انضمت سبعة دول إلى حلف الناتو عام ٢٠٠٤، منها دول أعضاء في الاتحاد السوفيتي السابق، وهي إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، وهو التوسع الخامس منذ نهاية الحرب الباردة، وفي عام ٢٠٠٨ أعلن التحالف عزمه ضم أوكرانيا وجورجيا مستقبلًا، الأمر الذ اعتبرته روسيا تجاوزًا لكل الخطوط الحمراء، وحذر الرئيس الروسي "بوتين" الولايات المتحدة قبل قمة الناتو لعام ٢٠٠٨ من أن ضم أوكرانيا إلى الحلف سيكون بمثابة العمل العدائي تجاه روسيا، وبعد عام ٢٠١٤ حين ضمت روسيا إليها شبه جزيرة القرم وبدأت في دعم الانفصاليين بإقليم "دونباس"، بات من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية السماح لأوكرانيا بالانضمام إلى حلف الناتو بسبب نزاعها مع روسيا، وفي أوائل ديسمبر ٢٠٢١ أبلغ مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية نظرائهم الأوكرانيين بأنه من المستبعد أن تتم الموافقة على عضوية دولتهم في حلف الناتو خلال العقد المقبل، كما أن نشر قوات أمريكية للقتال من أجل أوكرانيا فكرة يرفضها الرأي العام الأمريكي[٢].

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوكرانيا الكثير من الوعود التي لم تف بها، بينما تتعامل روسيا مع أوكرانيا باعتبارها من قضايا السياسة العليا، لذلك أعلنت روسيا استعدادها للتدخل عسكريًا إذا ما اقتضى الأمر ذلك لحماية مصالحها

١) محمد كمال، مراجعات من أزمة أوكرانيا، مرجع سابق، ص ٩٧.

2) Elias Götz, Russia, the West, and the Ukraine Crisis, op. cit., p. 4.

الاستراتيجية في أوكرانيا، وهو ما قدمت عليه في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، ومن ثم فإن الجوار الجغرافي والجاهزية العسكرية هما ما يجعلان روسيا متقدمة بخطوات على الغرب في الملف الأوكراني[١].

بعبارة أخرى تأتي السياسة الروسية في المجال الأوكراني ردًا على الاستفزازات الغربية في أوروبا، ولا شك في أن روسيا لديها من الأسباب المنطقية التي تدفعها لرفض تمدد تحالف عسكري وأمني نحو فنائها الخلفي وعمقها الاستراتيجي، وينسحب الموقف ذاته على نشاط الاتحاد الأوروبي تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابق التي تنظر إليه روسيا بحذر شديد، ويرجع ذلك إلى أن توسع الاتحاد الأوروبي يبدو مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بتوسع الناتو شرقًا، ويمكن تفسير ذلك بأن أنشطة الاتحاد في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز تقوض المصالح الاقتصادية الإقليمية لروسيا، ومن ثم تنتاب روسيا مخاوف سياسية هجومية ضد أوكرانيا، بما في ذلك ضم القرم ودعم الحركات الانفصالية في "دونباس"، لكنها في الواقع تفعل ذلك دفاعًا عن مصالحها الاستراتيجية[٢].

(جـ) الضغوط السياسة الداخلية

يمكن النظر إلى سياسة روسيا التوسعية داخل الإقليم باعتبارها نوعًا من التنفيس عن ضغوط النظام السياسي، والتغطية على العجز في الاقتصاد الروسي ذي الطبيعة الريعية، ومن أجل حشد الدعم الداخلي حول سياسات النظام، ولجعل روسيا

1) Dmitri Trenin (December 28, 2021): What Putin Really Wants in Ukraine, Russia Seeks to Stop NATO’s Expansion, not to Annex more Territory, Foreign Affairs, available at: shorturl.at/GHJX8.
2) Elias Götz, Russia, the West, and the Ukraine Crisis, op. cit., p. 5.

في منأى عن أية تأثيرات محتملة للسياسات الغربية المعادية لها[١]، وهذا ما يفسر لجوء روسيا إلى دعم الانفصاليين في إقليم "دونياس"، وتحصين المجتمع الروسي ضد الأفكار المطالبة بتغيير النظام وإسقاطه، كما يرمي النظام الروسي من وراء هذه السياسة إلى إحكام سيطرته على ثروات الطاقة والأسواق في المجال الأوراسي، ومن هذا المنطلق فإن هدف روسيا واضح، وهو إضعاف أوكرانيا والسيطرة على سياساتها وتوجيهها بما يخدم مصالحها، حيث يمكنها تحقيق ذلك بإجبار أوكرانيا على تنفيذ اتفاقيات "مينسك" بشروطها الخاصة، وعبر دعم الثورات المناهضة للحكومة الأوكرانية[٢].

(د) الضغوط السياسية الخارجية

هناك أسباب منطقية تدفع الدول الكبرى إلى ممارسة نفوذها على الدول الصغيرة المجاورة لضمان أمنها القومي، ما يدفعها إلى السيطرة أو على الأقل تحييد المناطق الواقعة على حدودها، فالقوى الصاعدة تسعى دائمًا للسيطرة على محيطها الإقليمي، وإقامة مناطق نفوذ إقليمية لها بالقرب من حدودها، وهو ما قامت به روسيا بضم شبه جزيرة القرم إليها، وما تقوم به من دعم الانفصاليين في إقليم "الدونباس" باعتباره ضمانة قوية لروسيا ضد أي احتمال لانضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، كما يتيح ذلك لروسيا من الناحية الاستراتيجية فرصة لإنشاء حزام من المقاطعات الموالية لها على طول حدودها، وتوفر لروسيا منطقة أمنية متقدمة تحول دون تمركز البنية التحتية العسكرية لحلف الناتو في الأجزاء الجنوبية والشرقية من أوكرانيا، وهي مدفوعة

1) Ibid, p. 7.
2) Giorgio Spagnol (December 12, 2021): United States, Russia and Ukraine, What's Next? The European Institute of International Relations, available at: shorturl.at/gpv27.

في هذا الاتجاه برغبة البقاء في نظام دولي فوضوي يغلب عليه عدم اليقين بسبب الشكوك التي تنتاب الوحدات السياسية إزاء نوايا بعضها تجاه البعض، كل هذه العوامل مجتمعة تدفع الدولة الصاعدة إلى بناء مجال نفوذ بالقرب من حدودها، فهي تفعل ذلك لغايات استراتيجية تتعلق بتفادي انقطاع سلاسل الإمداد في أوقات الأزمات والحروب[1].

1) Robert E. Harkavy (2007): Strategic Basing and the Great Powers, 1200–2000, Routledge, London, p. 99.

المبحث الثاني

الحرب الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام العالمي

أولًا : نشأة وتطور النظام العالمي:

يشير النظام العالمي إلى مجموعة القيم السائدة والآليات المستخدمة والسياسات التي تعتمد من قبل الوحدات الدولية والتفاعلات الناجمة عنها، وهو يمثل نسقًا من التفاعلات أو العلاقات التي تتميز بالوضوح والاستمرارية والتي تكون بمجموعها بنية النظام أو هيكله، فالنظام يصف لنا من الناحية العملية نموذجًا سلوكيًا أو أنماطًا سلوكية للتفاعل بين مجموعة من الوحدات أو الكيانات مع بعضها البعض، ويقوم النظام العالمي على خمسة أركان أساسية لابد من توافرها، وهي[١]:

- **وحدات النظام:** وهذه الوحدات هي التي تعطي للنظام صفته الديناميكية من خلال التفاعل القائم بينها، ووحدات النظام تضم دولًا أو منظمات، لأن النشاط السياسي لا يقتصر على الدولة القومية، بل ترتبط أجزاء منه أيضًا بالمنظمات الدولية التي تمثل إحدى أدوات الضبط والتكييف لحالات التوتر التي قد تطرأ على النظام.
- **هيكل النظام:** ويقصد به الشكل الذي يتخذه النظام من خلال ترتيب الوحدات التي يتألف منها، وهذا الترتيب هو نتاج مجموعة القدرات المادية والمعنوية التي تكون بحوزة دولة ما، والتي تستطيع من خلالها التأثير على سلوك

١) براهيم حمد (٢٠١٠): الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السانية، الجزائر، صـ ص٩٠–٩٢. وأيضًا:

- Leonid Grinin, Alexey Andreev, and Ilya Ilyin (2016): World Order in the Past, Present, and Future, Social evolution & history, vol. 15, no. 1, pp. 59-62.

الوحدات الدولية الأخرى. ونتيجة لتباين القدرات التأثيرية للوحدات، تتباين أهمية الأدوار التي تؤديها الوحدات السياسية على المسرح العالمي.

- **التفاعل:** يضم النظام العديد من الوحدات التي تدخل في عملية تفاعل بينها، لذا فالنظام العالمي بوحداته الفاعلة يحتم وجود سلسلة من الأفعال يطلق عليها التفاعل. وليس من الضروري أن يأخذ هذا التفاعل شكلًا تعاونيًا، بل قد يأخذ شكلًا تصارعيًا أيضًا، وقد يجمع بين الإثنين.
- **حدود النظام:** وتشمل الحدود الجغرافية والثقافية والاقتصادية التي تحدد طبيعته وتميزه عن غيره من النظم.
- **البيئة الدولية:** يتألف النظام العالمي من وحدات سياسية متفاعلة، وهذا التفاعل لا ينشأ في فراغ وإنما في إطار أوسع يضم كافة الوحدات ويؤطر نشاطاتها وتفاعلاتها المتعددة الأبعاد والمتنوعة المضامين، حيث لا يمكن تصور وجود وحدات فاعلة وأنماط تفاعلات مختلفة دون بيئة أو إطار يحتويها.

تطورت فكرة النظام العالمي عبر العصور، وتطورت خصائصه من النظم القبلية والإمبراطورية حتى ظهور الدويلات والوحدات السياسية وصولًا إلى الدولة القومية في العصور الحديثة والقوى العظمى والتكتلات السياسية والعسكرية والاقتصادية المعاصرة. ففي العصور القديمة نشأت العديد من القوى الدولية حكمت العلاقة بينها بعض القواعد والنظم والتحالفات والمعاهدات التي أنهت الكثير من الحروب. وكان من أشهر القوى الكبرى التي نشأت في تلك الفترة الإمبراطورية الرومانية، حيث تمددت وتوسعت على رقعة جغرافية شاسعة شملت حوض البحر المتوسط وامتدت في قارات

أوروبا وآسيا وإفريقيا، حيث ضمت العديد من الدول وفرضت عليها قوانينها، وذلك حتى ذابت شخصية تلك الدول في كيان الإمبراطورية الرومانية[١].

ومع بداية حركة الكشوف الجغرافية باكتشاف العالم الجديد بدأ تشكيل نظام عالمي جديد، حيث قام البابا "إسكندر السادس" بإصدار صك بابوي بتقسيم المناطق التي تم اكتشافها بين إسبانيا والبرتغال، اللتين أصبح من حقهما ليس فقط احتلال تلك المناطق بل وإبادة شعوبها أيضًا، وذلك باعتبارهم كفارًا، ثم دخلت دول أوروبية أخرى، مثل إنجلترا وفرنسا وهولندا وإيطاليا، ميدان التنافس الاستعماري، ما أد إلى نشوب حروب ضارية بين الدول الأوروبية[٢].

ومن ناحية أخرى تدخلت الكنيسة في شئون الدول والملوك، انطلاقًا من أن الديانة المسيحية هي الأساس في العلاقات الدولية، فأُقصيت الدول التي لا تدين بها، مما ولد شعورًا لدى تلك الدول بضرورة التحر من الكنيسة، لتنقسم بذلك دول أوربا ما بين معارضين ومؤيدين للكنيسة، الأمر الذي أفضى إلى نشوب حرب الثلاثين عامًا (١٦١٨-١٦٤٨) التي تحولت إلى حرب أهلية في أوروبا انتهت بعقد معاهدة "ويستفاليا" عام ١٦٤٨ التي شكلت نظامًا جديدًا في العلاقات الدولية قائمًا على التعاون المشترك وعدم اتباع سياسة القوة والإخضاع والسيطرة[٣].

ومع تبلور الدولة القومية والاعتزاز بالشعور الوطني تحولت آراء المفكرين إلى دراسة الأسس الجغرافية لقوة الدولة التي تضم قومية واحدة، وقد بدأت هذه المرحلة

---

١) محمد عبدالعزيز يوسف (٢٠٢١): الدولة والنظام العالمي، منظور جغرافي سياسي، العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص ص٥-٦.

٢) المرجع السابق، ص ٦.

٣) المرجع السابق، ص ٧.

بداية حقيقية على يد الجغرافي الألماني "فريدريك راتزل"، ومن بعده من تبعوه، والذين نادوا بنظرية "الدولة العضوية" التي اعتبروها وفقًا لنظرية "النشوء والارتقاء" لعالم الأحياء البريطاني "تشارلز داروين" كائنًا حيًا، وأن الدولة لكي تحافظ على بقائها لابد أن تمتلك مقاليد القوة التي نمكنها من تحقيق مجالها الحيوي الذي يضمن تفوقها، ولو على حساب مصالح القوى الدولية الأخرى، وهو ما عرف بالفكر الجيوبوليتيكي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إثارة النزاعات والحروب بين الدول، وإشعال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) بين معسكري الحلفاء والمحور، والتي أدت إلى تغيير الخريطة السياسية والعلاقات الدولية والنظام العالمي الذي أثر على جميع مجريات الحياة السياسية على الصعيد الإقليمي والدولي، وقد تميزت هذه المرحلة بزوال أربع إمبراطوريات، وظهور موجة جديدة من الديكتاتوريات والجمهوريات التي طالبت بالاستقلال، كما ظهرت روسيا واليابان كقوتين عظميين[١].

قرب انتهاء الحرب العالمية الأولى، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها وانضمت إلى دول الحلفاء في أبريل ١٩١٧، مما دعم قواتهم بدرجة كبيرة، وفي سعيها نحو وقف الحرب، وإرساء دعائم السلم والاستقرار، عرض الرئيس الأمريكي "وودر ولسون" ١٤ مبدئًا في يناير ١٩١٨ لإقرار السلام وإنهاء الحرب العالمية الأولى، وقد تضمنت هذه المبادئ عددًا من الأفكار التقدمية حول حق الشعوب في تقرير مصيرها وإرساء مبادئ الديمقراطية وحرية التجارة العالمية، وبعد انتهاء الحرب في نوفمبر ١٩١٨، وعقد مؤتمر الصلح في باريس ٢٠١٩، تم على أساسه تأسيس عصبة الأمم في يناير ١٩٢٠، وهي أول منظمة تهدف إلى حفظ السلام الدولي[٢].

---

١) المرجع السابق، ص ٧.

٢) المرجع السابق، ص ٨.

كان النظام الدولي الذي قررته عصبة الأمم نظامًا مركزيًا جامدًا، استأثرت فيه المنظمة بكافة الاختصاصات، دون إشراك أية منظمات دولية أخرى، وذلك لتفادي إنشاء تكتلات خارج نطاقها تمثل خطرًا على كيانها، واعتماد التصويت على الإجماع وليس الأغلبية، وحرص الدول الأعضاء في العصبة على تحقيق مصالحها الوطنية دون الاكتراث إلى مصالح الدول الأخرى، الأمر الذي أجج الخلافات التي انتهت بدورها إلى نشوب الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، ورغم إخفاق عصبة الأمم في تحقيق أهدافها، حيث عجزت عن إرساء دعائم السلام الدولي، إلى جانب فشلها إزاء الحرب العالمية الثانية، إلا إن فقهاء القانون الدولي وزعماء الدول ظلوا متمسكين بأهمية إقامة تنظيم دولي قادر على منع الحروب وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وقد تكللت المساعي الدولية بإنشاء منظمة الأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥، مبشرة بإنشاء نظام عالمي جديد[١].

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، تميز النظام العالمي الجديد بظهور قوتين عظميين، تتمثلان في معسكر شرقي شيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي، وآخر غربي رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ هذا النظام العالمي الجديد منذ بداية عام ١٩٤٧ واستمر حتى نهاية ١٩٨٩، وقد عرف هذا النظام بالحرب الباردة، والذي اتسم بالثنائية القطبية bipolarity، وشهدت هذه المرحلة صعودًا شديدًا بين القوتين المتنافستين، وقد تميزت هذه الفترة بالتهدئة ومحاولة تكييف الأوضاع بين القوتين[٢].

ومع الهدوء الذي ساد النظام العالمي آنذاك، اقتصرت الاحتكاكات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على إقليم "الرم لاند" حول الاتحاد السوفيتي "قلب

١) المرجع السابق، ص ٨.

٢) المرجع السابق، ص ٨.

الأرض"، كما شهدت العلاقات بعض الاحتكاكات بين الطرفين في جنوب شرقي آسيا وكوبا، ومن ناحية أخرى تم الاتفاق على تسوية النزاعات بينهما، وإقامة بعض العلاقات التجارية والأيديولوجية، والمفاوضات الخاصة بالحد من انتشار الأسلحة النووية، وقد شهدت حقبة الثمانينيات من القرن العشرين اتساع نطاق الصراع بين الطرفين ليمتد إلى مناطق متعددة، أبرزها الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا وأمريكا الوسطى وكوبا وأفغانستان، وفي عام ١٩٨٥ ومع سياسة إعادة البناء التي قام بها "جوربا تشوف" انتهت الحرب الباردة بين القوتين العظميين بتفكك الاتحاد السوفيتي في بداية عام ١٩٩١[١].

أسس تفكك الاتحاد السوفيتي لنظام عالمي جديد new world order، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تروج لهذا النظام في ١٧ يناير ١٩٩١، وذلك عندما أعلن الرئيس الأمريكي "جورج بوش" بداية هذا النظام، وقد حرص على استخدام كلمة order التي تعني فرض هذا النظام على العالم، ولم يستخدم كلمة system التي تعني الالتزام بقواعد وأسس موضوعية دقيقة ومحددة[٢].

ويمكن أن نختصر خصائص هذا النظام في النقاط التالية[٣]:

- يختلف النظام العالمي الجديد في هذه المرحلة عن النظام القديم في مرحلة ما قبل عام ١٩٩٠ من حيث الظروف التي ظهر فيها، حيث ظهر في ظروف سلمية وليس نتيجة حرب شاملة مثل الحرب العالمية الثانية.

---

١) المرجع السابق، صـ ص٨-٩.

٢) المرجع السابق، صـ ص٩-١٠.

٣) براهيم حمد، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص ٩٦.

- يعد هذا النظام الجديد أحادي القطبية، أي أن المجتمع الدولي تحت قيادة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وذي أيديولوجية أحادية غربية رأسمالية، وذي نظام اقتصادي واحد، وذلك على خلاف النظام القديم ذي القطبية الثنائية.
- يتميز المظهر الخارجي للمجتمع الدولي الحالي بسيطرة أفكار وثقافة غربية في كل جوانبها، رغم تعدد الثقافات والحضارات وتعدد النظم السياسية.
- الثورة النووية (سباق التسلح) وتعدد مراكز القوة العسكرية.
- الثورة العلمية التكنولوجية والفضائية والاتصالات والحروب السيبرانية.
- ظهور العالم الثالث ووضوح التناقض في علاقات الشمال بالجنوب.

ثانيًا: دوافع التحول إلى نظام عالمي جديد:

يلاحظ أن مراحل التغيير في النظام العالمي غالبًا ما تأتي عقب أزمات كبرى، كما يكشف تاريخ العلاقات الدولية الحديث والحروب التي وقعت خلال هذه الفترة الممتدة منذ معاهدة "ويستفاليا" ١٦٤٨ إلى العصر الحالي عن حقيقة جيواستراتيجية مهمة، مفادها أن أوروبا محور وساحة التغيير في توازنات القوى العالمية، وأن أي حرب تقع في هذه القارة يصعب التعامل مع سياقاتها ونتائجها كأي حرب وقعت أو ستقع في مناطق أخرى من العالم. وينطبق ذلك على حالة الحرب الروسية–الأوكرانية، حيث تؤكد كافة المؤشرات حتى الآن أنها ليست كأي حرب عادية بين دولتين، تقتصر نتائجها على ميزان القوة بين الدولتين فقط، أو قد تمتد لميزان القوى الإقليمي في المنطقة أو الإقليم الذي تدور فيه الحرب، لكننا أمام حرب كبرى بأدوات حديثة وجديدة من أشكال الحروب في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي فإن نتائجها وآثارها

الاستراتيجية المحتملة ستخرج عن السياق الإقليمي، على أقل تقدير، وقد تمتد لمناطق أخرى من العالم(١).

الحرب الروسية–الأوكرانية، وإن ظلت محصورة في أوكرانيا، فإن نتائجها طالت العالم بأسره، وفتحت النقاش حول العديد من القضايا بشأن مستقبل النظام العالمي، والدور الذي تلعبه روسيا في تسريع التحول إلى نظام متعدد الأقطاب، سواء بالتعاون مع الصين أو بقدراتها ومواردها الخاصة، إلى جانب مستقبل التحالفات السياسية والأمنية لأطراف النزاع المباشر وغير المباشر. وتتشابك هذه القضايا مع بعضها بعضًا لتؤكد أن انحسار العمليات العسكرية في الأراضي الأوكرانية لا يمنع امتداد آثارها إلى بقاع شتى من العالم(٢).

لا شك في أن الحرب الروسية–الأوكرانية ستكون لها تداعيات ممتدة ومتعددة المستويات، ليس فقط على بنية النظام العالمي، بل على بنية الأمن الإقليمي في بعض المناطق والنظم الإقليمية الفرعية. وربما تكون الساحة الآسيوية أبرز المناطق المتوقع أن تشهد تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، ارتباطًا بالسيناريوهات المحتملة لهذه الحرب. غني عن الذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت منذ عام ٢٠١١ على النقل التدريجي لثقلها الاستراتيجي والعسكري إلى هذه المنطقة وتقليص وجودها الاستراتيجي والعسكري في الشرق الأوسط ومناطق أخرى، علاوة على ما قامت به من تحركات مهمة خلال العام الماضي من إنشاء تحالفات جديدة، مثل تحالف كواد، وتحالف أوكوس، ومبادرة الحوار الأمني الرباعي، وما استتبع ذلك من ظهور تقارب لافت في

١) أكرم حسام فرحات (يوليو ٢٠٢٢): انعكاسات الحرب الأوكرانية على توازن القوى وترتيبات الأمن الإقليمي في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٩، ص ٢١.

٢) حسن أبوطالب، الحرب الأوكرانية والنظام الدولي، مرجع سابق، ص ٥٦.

السياستين الروسية والصينية بشكل واضح، خاصة على مستوى التعاون العسكري، لذلك ستكون منطقة آسيا والباسيفيك الساحة الأبرز، بعد الساحة الأوروبية، لظهور تفاعلات وتشابكات مغايرة لما كان مستقرًا خلال العقود السابقة(١).

من حيث الدوافع العامة للانتقال، فهناك رغبة أكيدة ومتفق عليها بين القوى الصاعدة على مسرح النظام العالمي، وهي روسيا والصين وغيرهما من الدول، على ضرورة إنهاء الأحادية القطبية التي تتزعمها الولايات المتحدة وتحول النظام العالمي إلى نظام تعددي يراعي التحولات الواقعية على المسرح العالمي. وأول هذه التحولات هو تراجع الولايات المتحدة عن صدارة الأزمات الدولية، وبروز سياسات انعزالية في نخبة الحكم الأمريكية، سواء كانت ديمقراطية أم جمهورية، قوامها التوجه إلى الداخل وعدم الرغبة في التورط في مشكلات دولية إضافية على خلفية تدخلها في كل من العراق وأفغانستان خلال العقدين الماضيين(٢).

بالإضافة إلى ذلك، هناك صعود لقوى أخرى منافسة للولايات المتحدة، من بينها الصين وروسيا، الأولى بما تملكه من مقومات القوة الشاملة ولديها نموذج ناجح في التنمية الاقتصادية، علاوة على امتلاكها قوة عسكرية ونووية وتكنولوجية هائلة. والثانية بما لديها من مقومات القوة الصناعية والاقتصادية والعسكرية إلى جانب ترسانة نووية هائلة، وكذلك امتلاكها وفورات ضخمة من الطاقة. كما أن الدولتين لديهما رغبة

١) أكرم حسام فرحات، انعكاسات الحرب الأوكرانية على توازن القوى وترتيبات الأمن الإقليمي في آسيا، مرجع سابق، ص ٢١.

٢) أبوبكر الدسوقي، الأزمة الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مرجع سابق، ص ٦٦.

في بناء تحالفات قوية، وتتفقان على أن الوقت قد حان للانتقال إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، وهذا ما تم تأكيده في قمة بكين في ٥ فبراير ٢٠٢٢[١].

وهناك دوافع خاصة بروسيا لتغيير النظام العالمي، تتمثل بشكل رئيسي في[٢]:

- الإدراك المتجذر لدى روسيا بأنها دولة كبرى منذ مرحلة روسيا القيصرية، مرورًا بمرحلة الاتحاد السوفيتي الذي أصبح إحدى القوتين العظميين لعقود طويلة. ويتصدر هذا الشعور بالقومية الروسية في سياسات الرئيس الروسي "بوتين" والنخبة لروسية الحاكمة الحالية.
- شعور روسيا بالحسرة على تفكك الاتحاد السوفيتي الذي وصفه الرئيس الروسي "بوتين" بأنه أكبر كارثة جيواستراتيجية في القرن العشرين، وكذلك شعورها بالغبن والظلم من النظام العالمي المصاحب لهزيمتها في الحرب الباردة. فقد انفرط عقد الاتحاد السوفيتي وأصبح ١٦ دولة مستقلة انضم معظمها إلى حلف الناتو، على الرغم من التعهدات التي أبدها الحلف في مطلع التسعينيات بعدم ضم دول شرق أوروبا إليه. وإذا كانت روسيا في ذلك التوقيت لم تستطع مقاومة انضمام تلك الدول إلى الحلف، فإنها وضعت خطًا أحمرًا لأمنها القومي، يتمثل في معارضة انضمام كل من جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو.

ثالثًا: مستقبل النظام العالمي في ضوء الأزمة الروسية-الأوكرانية:

عند الحديث عن ترتيبات جديدة للنظام العالمي، لابد أن نضع في الحسبان السيناريوهات المحتملة لهذه الحرب، التي يمكن حصرها في سيناريوهين اثنين، هما[١]:

---

١) المرجع السابق، ص ٦٦.

٢) المرجع السابق، صـ ص٦٦-٦٧.

- **السيناريو الأول:** انتصار روسيا عسكريًا واستراتيجيًا، وبالتالي تحييد أوكرانيا، وتغيير قواعد التوازنات في العالم، وما يعنيه من تضرر لمكانة الولايات المتحدة العالمية، وإضعاف أوروبا وحلف الناتو، بما يسمح لروسيا بأن تدخل لقمة النظام العالمي كطرف شريك بالقدر نفسه من الندية مع الولايات المتحدة، لينتقل النظام العالمي إلى نظام ثنائي أو ثلاثي القطب، حال انحياز الصين للموقف الروسي من المنظور الاستراتيجي وليس من المنظور الاقتصادي فقط.

- **السيناريو الثاني:** خروج روسيا مهزومة من هذه الحرب، أو تحقيق انتصار عسكري محدود، ربما يقتصر على السيطرة على شرق أوكرانيا فقط (منطقة الدونباس)، بما يعني نجاح الولايات المتحدة وحلف الناتو في إدارة هذه الحرب، وتحويل دفتها بشكل يحرم روسيا من نتائج استراتيجية كبيرة، وبالتالي بقاء النظام العالمي الراهن على حالته قبل هذه الحرب (أحادي القطب). وربما تكون خسارة روسيا لهذه الحرب تكريسًا لهذه الهيمنة، وإعادة ضخ عناصر قوة واستدامة للهيمنة الأحادية على عكس المأمول قبل هذه الحرب من الجانب الروسي، ومن جانب دول أخرى كالصين مثلًا. وقد يصاحب هذا السيناريو أيضًا تداعيات على توازنات القوة في أوروبا وآسيا، سلبًا أو إيجابًا، فقد تتجه روسيا وفق هذا السيناريو إلى تعويض خسائرها الاستراتيجية في أوروبا من خلال التركيز على الساحة الآسيوية، وقد تتراجع روسيا سنوات بعد هذه الحرب، وبالتالي تصعد قوى أخرى كالصين.

---

١) أكرم حسام فرحات، انعكاسات الحرب الأوكرانية على توازن القوى وترتيبات الأمن الإقليمي في آسيا، مرجع سابق، ص ٣٤.

من الصعوبة بمكان الحديث بشكل جازم حول تداعيات الحرب الدائرة في أوكرانيا على النظام العالمي، خاصة وأن الحرب لا تزال مستمرة ولم يتضح بعد كيفية انتهائها أو شكل التسوية السياسية للمشكلات والأسباب التي أدت إلى نشوبها. مع ذلك، وبالنظر إلى ما حدث فعلًا حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٢ من تبلور ردود فعل القوى الكبرى، واستمرار الاتصالات والوساطات الدبلوماسية بين روسيا وأوكرانيا، والمباحثات المباشرة بينهما للوصول إلى نهاية الحرب، فإنه من الممكن الإشارة إلى ثلاث تأثيرات لهذه الحرب في النظام العالمي[١].

(أ) الاتجاه نحو نظام متعدد الأقطاب:

عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وانتهاء الحرب الباردة، انفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم في وقت انكفأت فيه روسيا على نفسها لتواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة، وزاد من قدرة الولايات المتحدة على الانفراد بقيادة النظام العالمي أن الاتحاد الأوروبي لم يمتلك إرادة سياسية مستقلة عنها، كما أن الصين كانت لا تزال في مرحلة إعادة بناء قدراتها الاقتصادية ولم تمارس سياسة خارجية نشطة بعد.

أتاح هذا الوضع للولايات المتحدة فرصة فرض رؤيتها وأولوياتها على النظام العالمي، فسعت لإدخال مفاهيم مخالفة لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة مثل الحق في التدخل ومسئولية الحماية كمبرر للتدخل في شئون الدول الأخرى بدعوى حماية الأقليات واحترام حقوق الإنسان. وكان سندها الحقيقي في هذا السعي هو قوتها العسكرية. فقد قامت على سبيل المثال بغزو العراق عام ٢٠٠٣ بدون قرار أو إذن من الأمم المتحدة. فكانت هذه المرحلة هي مرحلة "القطب الواحد".

---

١) علي الدين هلال، تأثيرات الحرب الروسية–الأوكرانية في النظام العالمي، مرجع سابق، صـ ص٧٤–٧٧.

ومع تغير الأوضاع في كل من روسيا والصين، لم يعد ممكنًا استمرار دور القطب الواحد، وبدأ الحديث عن اتجاه تفاعلات النظام العالمي نحو تعدد الأقطاب بحكم الوزن العسكري لروسيا والقوة الاقتصادية للصين، واتجاه كل منهما لنشر نفوذه وتوثيق علاقاته مع دول العالم. يأتي هذا في الوقت الذي بدأ فيه تراجع بعض مؤشرات القوة الاقتصادية الأمريكية، وازدياد الانقسامات السياسية والاجتماعية في الداخل. وكان الأداء الأمريكي تجاه جائحة كورونا في عهد الرئيس الأمريكي "دونالد ترمب" وشكل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في عهد ولاية "بايدن" مظهرين لهذا التطور.

وأتت الأزمة الروسية–الأوكرانية الراهنة لتؤكد قوة روسيا العسكرية وقدرتها على اتخاذ قرار الحرب دفاعًا عما تتصوره قيادتها السياسية خطرًا على أمنها القومي وتهديدًا وجوديًا لها. فقد ظل الرئيس الروسي "بوتين" يؤكد أن روسيا لا يمكن أن تقبل بامتداد حلف الناتو شرقًا ليضم أوكرانيا، وأنها لن تسمح بأن تصبح أوكرانيا مركزًا مؤيدًا للغرب في جوارها الجغرافي المباشر، وطالب شفاهة وكتابة بضمانات دولية من الولايات المتحدة وحلف الناتو، لكن مطالبه ذهبت أدراج الرياح.

والأرجح أن تجاهل الولايات المتحدة والغرب لمطالب روسيا نبع من اعتقادهم بعدم وجود خيارات أخرى لدى روسيا سوى استمرار الاتصالات الدبلوماسية، وأنه ليس واردًا أن تتخذ روسيا قرارًا باللجوء إلى القوة المسلحة. وقد دعم هذا الاعتقاد التصور الغربي السائد عن الاقتصاد الروسي في أنه لا يتجاوز حجم اقتصاد إيطاليا أو ولاية تكساس الأمريكية، وأنها، بحسب وصف عضو مجلس الشيوخ الأمريكي "جون ماكين" عام ٢٠١٤، لا تعدو أكثر من أن تكون "محطة وقود وقنابل نووية"، لذلك جاء الهجوم العسكري الروسي مناقضًا لهذا الاعتقاد ومؤكدًا لدور روسيا كقوة كبرى في النظام العالمي.

كشفت الأزمة الأوكرانية أيضًا عن توافق في بعض الرؤى بين روسيا والصين بشأن ضرورة إعادة ترتيبات النظام العالمي، وقد اتسق موقفها مع مصالحها القومية، فلم تؤيد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، ولم تشارك أيضًا في إدانته، حيث امتنعت عن التصويت في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار إدانة روسيا. وتمثل موقفها في الدعوة إلى الحل الدبلوماسي للأزمة وعرضها الوساطة لتحقيق ذلك، ورفض العقوبات الأحادية على روسيا وأية إجراءات أخرى من شأنها تصعيد التوتر. والأرجح أن الصين لا ترغب في حدوث انهيار اقتصادي في روسيا وتدعمها من خلال شراء النفط والتعامل التجاري، ولكن على نحو لا يضعها في صدام مباشر مع الولايات المتحدة. لذلك فقد تخوفت الولايات المتحدة من الموقف الصيني وحذرتها في ١٤ مارس ٢٠٢٢ من مساعدة روسيا للتحايل على العقوبات المفروضة عليها.

وهناك علاقات شراكة استراتيجية بين الصين وروسيا، كان من أحدث مظاهرها التوقيع على بيان مشترك في ٤ فبراير ٢٠٢٢، ورد فيه أن العلاقات الدولية دخلت حقبة جديدة من تطور النظام العالمي. فقد أشارت الفقرة الأولى من البيان إلى تأكيد الرفض الروسي والصيني القيادة الأمريكية المنفردة للعالم أو الأحادية القطبية، وأن الولايات المتحدة لم يعد لديها القدرة على القيادة العالمية. وانتقد البيان الولايات المتحدة ودعا بشكل مباشر إلى تعددية قطبية حقيقية[١].

وإذا انتهت الحرب بنجاح روسيا في تحقيق مطالبها الأساسية، وهي منع انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو وإعلانها دولة محايدة، فإنها تكون قد انتصرت وتكون

١) محمد كمال، مراجعات من أزمة أوكرانيا، مرجع سابق، ص ٩٥.

الصين أيضًا قد استفادت وتكون الولايات المتحدة قد خسرت نسبيًا، ويكون ذلك بمثابة تأكيد الاتجاه نحو تحول توازن القوى في النظام العالمي إلى تعدد الأقطاب.

(ب) إعادة تعريف العولمة:

في السنوات الأولى من تسعينيات القرن العشرين، ذاع استخدام تعبير "العولمة"، الذي أشار إلى أن المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد حقق النصر في معركته السياسية ضد الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وكذلك معركته الأيديولوجية ضد الأفكار الشيوعية، إلى جانب الانتصار النهائي للنظم والأفكار الليبرالية التي أصبحت الأساس لنظام عالمي جديد.

في هذا السياق جاء تعبير "العولمة" ليقدم وصفًا دقيقًا لواقع العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة، الذي اتسم بالاعتماد المتبادل وحرية التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول، وظهور الشركات والكيانات الاقتصادية العملاقة التي تتعامل مع العالم كوحدة اقتصادية واحدة من حيث التخطيط والإنتاج والتسويق. وانتقل هذا المفهوم للعولمة الاقتصادية ليشمل العولمة السياسية والعولمة الاجتماعية والعولمة الثقافية. وجوهر هذه العولمة هو أن هناك نموذج مثالي هو النموذج الغربي الذي ينبغي على دول العالم التشبه والاقتداء به.

وفي السنوات الأخيرة كثر الحديث عن نهاية الجيوبوليتيكس والتحول إلى الجيوإيكونوميكس، بمعنى تضاؤل أهمية التفاعلات الدولية التي ترتكز على البعد الجغرافي والسيطرة على مساحات من الأرض، وأن التفاعلات الدولية الحديثة أصبحت تضع في أولوياتها البعد الاقتصادي وثورة التكنولوجيا والاتصالات، التي لا تعرف

معنى الرقعة الجغرافية، وأن الأمن القومي يرتبط بالاقتصاد والتكنولوجيا وليس بالجغرافيا[١].

سرعان ما تعرضت هذه المفاهيم للنقد والمراجعة في ضوء عدد من التطورات، منها الصعود الاقتصادي للصين واتهام الولايات المتحدة لها باتباعها سياسات تجارية ومالية تمييزية، ما أدى إلى تبني الرئيس الأمريكي "دونالد ترمب" سياسات وقائية تحد من حرية التجارة الدولية، علاوة على استخدامه لأدوات الحرب التجارية لحماية الاقتصاد الأمريكي، كما كشفت جائحة "كورونا" عن وهم التضامن العالمي، أو حتى الأوروبي، حيث ركزت الدول المتقدمة على شراء وتخزين أكبر كمية من اللقاحات بما يفوق احتياجاتها منها دون النظر إلى أغلب دول العالم في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

في هذا السياق جاءت الحرب الروسية–الأوكرانية لتؤكد عودة الاعتبارات الجيوبوليتيكية إلى الصدارة، فعلى مدى سنوات لم تتوقف القوى الغربية عن الحديث عن إمكانية انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، بهدف مد نفوذها إلى قرب الحدود الروسية. هذا في الوقت الذي حذرت فيه روسيا من هذا التوسع والتمدد للحلف، ورغم تعدد مظاهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلا أنها أعطت الأولوية للأخطار الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية على المصالح الاقتصادية. فمطالب روسيا بعدم السماح لأوكرانيا بالانضمام إلى حلف الناتو هي مطالب جغرافية بامتياز، وتدخلها العسكري في أوكرانيا يهدف إلى السيطرة على النطاق الجغرافي، الذي يمكن أن يمثل مصدر للتهديد، والعمل على تحييده[٢].

١) محمد كمال، مراجعات من أزمة أوكرانيا، مرجع سابق، ص ٩٤.
٢) المرجع السابق، ص ٩٤.

وإذا كان القرار الروسي قد أضعف إحدى أطروحات العولمة، فإن تداعيات الحرب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا قد أكدت جانبًا آخر لها، وهو وحدة الاقتصاد العالمي وترابطه. فقد أدت الحرب إلى ارتفاع هائل في أسعار النفط والغاز الطبيعي، وارتفاع مماثل في أسعار الحبوب كالقمح والذرة والشعير والصويا والزيوت النباتية، ما أدى إلى موجات من التضخم في أغلب الدول.

وهكذا فمن الخطأ الحديث عن سقوط أو نهاية العولمة، ولكنه من الأدق القول إن العولمة يعاد تعريفها، حيث ثبت أنه رغم الاعتماد الاقتصادي المتبادل، لا تزال للاعتبارات الجيوبوليتيكية وزنها وتأثيرها، كما أن لقضايا القومية والحدود والأمن القومي التقليدي لا تزال فاعلة ومؤثرة.

(ت) أطروحة النظام العالمي الجديد:

منذ اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية والحديث مستمر عن أن تلك الحرب سوف تعيد تشكيل النظام العالمي برمته وأنها ستقيم بنية جديدة للعلاقات العالمية، لذلك من المهم الاتفاق حول مفهوم النظام العالمي حتى نستطيع تحديد ما هي جوانب التغيير التي تلحق به، وما إذا كانت تلك التغيرات تحدث في داخل النظام في إطار تكيفه مع ظروف أو توازنات دولية جديدة، أم أنها تغيرات لأسس النظام نفسه وقواعده التي يقوم عليها، ما يؤدي إلى انتهائه وقيام نظام جديد. ويتطلب تعريف النظام العالمي التمييز بين ثلاث مستويات له، هي مستوى الإطار التنظيمي والقانوني بمعنى المؤسسات التي يتكون منها النظام، ومستوى قيمي بمعنى القيم الواردة في مواثيق مؤسسات النظام، مستوى التفاعلات وتوازنات القوة بين دوله.

في ضوء هذا التعريف فإن تطور النظام العالمي ارتبط في القرن العشرين بنشوب حرب كبرى انتصرت فيها بعض الدول على الأخرى. وقام المنتصرون بوضع أسس وقواعد النظام العالمي وفقًا لمصالحهم. فعقب الحرب العالمية الأولى اجتمعت الدول المنتصرة في مؤتمر باريس عام ١٩١٩ واتفقت على إنشاء عصبة الأمم التي استمرت حتى قيام "موسوليني" باحتلال إثيوبيا في عام ١٩٣٥ وهتلر باحتلال النمسا عام ١٩٣٨، ثم عقب الحرب العالمية الثانية واستسلام ألمانيا وإيطاليا واليابان دعت الدول المنتصرة إلى مؤتمر سان فرانسيسكو في أبريل ١٩٤٥ الذي حضره قادة ٥٠ دولة أعلنت الحرب إلى جانب الحلفاء وتم الاتفاق على أسس النظام العالمي الجديد، فنشأت الأمم المتحدة وتم توقيع ميثاقها وهي لا تزال تمثل الإطار التنظيمي والقانوني للنظام العالمي الراهن.

وكان من الطبيعي أن يعبر ميثاق المنظمة الجديدة عن نتائج الحرب، فأعطت الدول المتحالفة المنتصرة لنفسها حق النقض في مجلس الأمن، ما يعني أن هذا النظام العالمي قام على مفهوم "تعددي" قوامه التعاون أو التنسيق بين الدول الخمس الكبرى في إدارة شئون العالم. ولم يستمر هذا التحالف كثيرًا وسرعان ما نشبت الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، التي امتدت إلى كل أنحاء العالم، فتكيفت المنظمة الدولية وصدر قرار "الاتحاد من أجل السلام" الذي يسمح للجمعية العامة بالنظر في الأمور التي عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرارات بشأنها. وهناك العديد من الشواهد والأمثلة التي توضح قدرة مؤسسات وأجهزة الأمم المتحدة على التكيف مع التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية من حيث أطرافها.

ورغم كل الصراعات والتناقضات التي اعترت النظام العالمي على مدى أكثر من ٧٥ عامًا لم تفكر أي دولة في الخروج من الأمم المتحدة، أو سعت لإقامة بديل

لها، كما لم يحدث تغيير في الميثاق المنشئ للمنظمة. ولكن التغير المهم الذي حدث هو أن الولايات المتحدة استغلت مرحلة انفرادها بقيادة النظام العالمي بعد عام ١٩٩١ وفرضت ممارسات وقيمًا مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، مثل الحق في التدخل ومسئولية حماية الأقليات، وكلها ممارسات لا أساس لها في الميثاق الذي تنص المادة الثانية منه على مبدأ المساواة بين الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

ويترتب على ذلك أن ما حدث بعد عام ١٩٩١ لم يكن "نظامًا عالميًا جديدًا"، وإنما كان بمثابة انحراف عن النظام العالمي القائم، فرضه تغير التوازن العالمي لمصلحة الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ونفذته الولايات المتحدة بفضل تفوقها العسكري على الآخرين. لكن تغير هذا الوضع في الحقبة الثانية من القرن الحادي والعشرين مع ازدياد الوزن العسكري لروسيا والوزن الاقتصادي للصين، ما أوجد توازن يستحيل معه انفراد قطب واحد بالهيمنة، الأمر الذي يتيح البيئة المناسبة لتعدد الأقطاب في النظام العالمي.

الخلاصة:

والخلاصة أن الأزمة الروسية–الأوكرانية هي أزمة كاشفة لحقيقة الانتقال الذي قد يحدث في النظام العالمي، فالولايات المتحدة كانت تريد اندحارًا كاملًا لروسيا وحصارها وهزيمة إرادتها، لكن روسيا على الجانب الأخير تصر على إعادة النظر في الترتيبات التي تهدد أمنها القومي عن طريق التفاهم مع قادة حلف الناتو، وعندما رفض الحلف الاستجابة لمطالبها كان الخيار المتاح أمام روسيا هو فرض إرادتها بالقوة والتدخل العسكري في أوكرانيا. وبذلك فقد أثبتت روسيا أنها قوة مراجعة بإمكانها فرض إرادتها وتغليب مصالحها في تحد واضح للهيمنة الأمريكية، ما قد يقلص نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية عبر العالم، ويكون إيذانًا بنشأة نظام متعدد الأقطاب.

إذن ما يحدث هو بداية التحول في اتجاه حدوث انتقال جزئي في النظام العالمي من نظام القطب الواحد إلى نظام متعدد الأقطاب، يضم إلى جانب الولايات المتحدة، كدولة كبرى، كلًا من الصين، الدولة النموذج الصاعدة إلى قمة النظام العالمي، التي لا تزال تصعد في هدوء بإمكانات القوة الشاملة في إطار النظام العالي السائد، وروسيا التي أثبتت نفسها كقوة مراجعة أو قوة مناوئة للولايات المتحدة، ولديها مقومات القوة الكبرى. وقد تلحق بالدول الثلاث دول أخرى في طريقها للصعود لقمة النظام العالمي.

وبشكل عام، فإن النظر إلى تاريخ النظام العالمي وتطوره يكشف حقيقة مهمة مفادها أن النظام العالمي المستقر والمعترف به من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية عادة ما يستمر من ثلاثة إلى أربعة عقود، وأحيانًا أقل من ذلك. فالنظام العالمي الذي كان موجودًا قبل الثورة الفرنسية (١٧٨٩) لم يستمر أكثر من ٣٠ عامًا، حيث تأسس بعد حرب السنوات السبع (أي بعد ١٧٦٣) ثم انهار في عام ١٧٩١. والنظام العالمي الذي تم إنشاؤه بعد الحروب النابليونية ومؤتمر فيينا انهار بسبب ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ وحرب القرم، وكان موجودًا منذ أقل من خمسة وثلاثين عامًا. وبدأ النظام العالمي اللاحق بالتشكل بعد ظهور الإمبراطورية الألمانية في عام ١٨٧١ وأخذ يتطور في أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر، لكنه انهار بسبب الحرب العالمية الأولى، أي أنه لم يصمد أكثر من عقدين من الزمن. وهكذا فربما تشكل الأزمة الأوكرانية بداية لانهيار النظام العالمي الحالي الذي تأسس في عام ١٩٩١.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

(١) أبوبكر الدسوقي (أبريل ٢٠٢٢): الأزمة الروسية–الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٨.

(٢) أحمد ناجي قمحة (أبريل ٢٠٢٢): الأزمة الأوكرانية، صدام الإرادات. مخاض نظام عالمي جديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٨.

(٣) أكرم حسام فرحات (يوليو ٢٠٢٢): انعكاسات الحرب الأوكرانية على توازن القوى وترتيبات الأمن الإقليمي في آسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٩.

(٤) براهيم حمد (٢٠١٠): الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السانية، الجزائر.

(٥) حسن أبوطالب (يوليو ٢٠٢٢): الحرب الأوكرانية والنظام الدولي..حدود التغيير والانتصار والتحالفات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٩.

(٦) الشيماء عرفات (مارس ٢٠٢٢): السرديات التاريخية والجغرافية للحرب الروسية في أوكرانيا، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣٨.

(٧) عبد المنعم سعيد (مارس ٢٠٢٢): الحرب الروسية–الأوكرانية و"مراجعات" النظام الدولي، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣٨.

(٨) علي الدين هلال (أبريل ٢٠٢٢): تأثيرات الحرب الروسية–الأوكرانية في النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٨.

(٩) فتحي بولعراس (أبريل ٢٠٢٢): تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل أوروبا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٨.

(١٠) فردوس عبد الباقي ونوران عوضين (مارس ٢٠٢٢): رؤية الصين وروسيا للنظام الدولي في ضوء رب أوكرانيا، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣٨.

(١١) محمد عبدالعزيز يوسف (٢٠٢١): الدولة والنظام العالمي، منظور جغرافي سياسي، العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

(١٢) محمد كمال (أبريل ٢٠٢٢): مراجعات من أزمة أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٢٨.

المراجع الأجنبية:

(1) Andrei Tsygankov (2015): Vladimir Putin's Last Stand: The Sources of Russia's Ukraine Policy, Post-Soviet Affairs, vol. 31, no. 4.

(2) Christopher Kernan Schmidt (2020): Evaluating Russia’s Grand Strategy in Ukraine, E-International Relations, available at: shorturl.at/gtuyz.

(3) Cory Welt (2021): Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, Congressional Research Service, CRS Report.

(4) Dmitri Trenin (December 28, 2021): What Putin Really Wants in Ukraine, Russia Seeks to Stop NATO's Expansion, not to Annex more Territory, Foreign Affairs, available at: shorturl.at/GHJX8.

(5) Dmitri Trenin (2014): The Ukraine Crisis and the Resumption of Great-Power Rivalry, Carnegie Moscow Center, Russia, p. 4, available at: shorturl.at/bJTX0.

(6) Elias Götz (2016): Neorealism and Russia's Ukraine Policy, 1991-Present, Contemporary Politics, vol. 22, no. 3.

(7) Elias Götz (2015): It's Geopolitics, Stupid: Explaining Russia's Ukraine Policy, Global Affairs, vol. 1, no. 1.

(8) Giorgio Spagnol (December 12, 2021): United States, Russia and Ukraine, What's Next? The European Institute of International Relations, available at: shorturl.at/gpv27.

(9) Jonathan Masters (April 1, 2022): Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia, The Council on Foreign Relations (CRF), available at: shorturl.at/BHNU8.

(10) Josep Borrel (April 26, 2022): Russia's war against Ukraine: where do we stand and what can the future bring?, The European External Action Service (EEAS), available at: shorturl.at/enOT5

(11) Leonid Grinin, Alexey Andreev, and Ilya Ilyin (2016): World Order in the Past, Present, and Future, Social evolution & history, vol. 15, no. 1.

(12) Leonid Grinin, et. al. (2017). World Order Transformation and Sociopolitical Destabilization, Basic Research Program: Working Papers.

(13) Mikhail M. Lobanov and Jelena Zvezdanović Lobanova (2014): The Old and the New World Order – Between European Integration and the Historical Burdens: Prospects and Challenges for Europe of 21st Century, Proceedings from the international conference, Belgrade, May 29–30, 2014, Institute of International Politics and Economics.

(14) Robert E. Harkavy (2007): Strategic Basing and the Great Powers, 1200–2000, Routledge, London.

(15) Serhy Yekelchyk (2015): The Conflict in Ukraine, What Everyone Needs to Know, Oxford University Press, Oxford.

(16) Zbigniew Brezezinski (1998): The Grand Chessboard, American Primacy and its Geostrategic Imperatives, Basic Books, New York.

Repercussions of the Russian-Ukrainian Geopolitical Crisis on World Order: A Study in Political Geography

Dr. Zeinab Abdalal Sayed Ramadan

Lecturer of Political Geography, Department of Geography and GIS
Faculty of Arts, Beni-Suef University.

Abstract:

The study explores the repercussions of the Russian-Ukrainian geopolitical crisis on the global system by overviewing the geopolitical significance of Ukraine. In this regard, Ukraine is strategically important to Russia; it provides Russia with a buffer zone, a land route towards central Europe, and a strategic spot to establish military bases and naval facilities along the coastline and, thus, extending its maritime influence in the Black Sea region. Let alone the important Russian transportation routes and energy pipelines that pass through Ukrainian territories. The study also argues the possible impact of the Russian-Ukrainian war on the future of the world order. Since the outbreak of that war, there have been growing arguments that the crisis will reshape the entire world order, giving rise to a new structure of global relations. Literally, the Russian-Ukrainian war is a prophetic crisis of the change that may happen in the structure of the world order. The United States wanted a complete defeat to Russia, politically and strategically. Yet, Russia uses its war in Ukraine to prove itself as a force that can impose its will and give priority to its interests. This clear challenge to American hegemony may limit its global influence over the world, and thus marking the emergence of a new multipolar world order that includes, along with the United States, China, Russia, and other countries.

Keywords: Russia, Ukraine, world order, Russian-Ukrainian war, geopolitical crisis